جدلية العولمة ونهاية التاريخ
دراسة تحليلية لعلاقات الاقتصاد السياسي الدولي
ودور المنظمات التجارية في مرحلة النظام العالمي الجديد

عبدالله يوسف سهر*
حامد العبدالله*

ملخص: تتعرض هذه الدراسة – في **جزئها الأول** – لبحث بعض المفاهيم الأساسية النظرية المتعلقة بتعريف العولمة ونهاية التاريخ وبيان مظاهرهما الأساسية، من خلال مسح مكثف لأهم الأدبيات التي عالجت الموضوعين. أما **الجزء الثاني** فيتضمن تحليلاً بنيوياً للعولمة منطلقاً من سياق المدرسة البنيوية Structuralism في التحليل السياسي للعلاقات الدولية. ومن خلال هذا التحليل البنيوي سيتم إعادة تركيب المفاهيم الأساسية للعولمة ونهاية التاريخ. وفي هذا الإطار سيعالج البحث الجدلية العملية للعولمة ونهاية التاريخ من حيث توجهها لتثبيت أركان النظام الدولي المقبل على أساس ما يصطلح عليه بالإمبراطوريات الجديدة التي ترتكز أبنيتها على ثلاث قواعد رئيسة، هي: اقتصاديات ما بعد الإمبريالية، نظام الأحادية البوليباركي، الأيديولوجية الرخوة. وفي **الجزء الثالث** من البحث تدون بعض النتائج وتأثيرات المعطيات السابقة على دول منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج بصفة خاصة. وستعقد صفات تلك النتائج على ضوء قراءة خاصة للقوى الدولية المضادة لعولمة إمبراطوريات المال والأعمال.

المصطلحات الأساسية: العولمة، نهاية التاريخ، الاقتصاد السياسي الدولي، المؤسسات الاقتصادية، المنظمات التجارية، البنيوية، ما بعد الإمبريالية، النظام العالمي الجديد.

---

* قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، الكويت.

تمهيد

الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو تعرف العلاقة الجدلية المتبادلة التي تربط بين العولمة بوصفها مصطلحاً آخذاً في الانتشار ونظرية نهاية التاريخ بالصورة التي طرحها فرانسيس فوكوياما. فتعرف هذه العلاقة وتحديد أبعادها يفيد في إعطاء الصورة الحقيقية للعولمة ودورها في وضع نهاية للتاريخ بحسب المفهوم الغربي.

الجزء الأول، يتعرض لبحث بعض المفاهيم الأساسية النظرية المتعلقة بتعريف العولمة ونهاية التاريخ وبيان مظاهرهما الأساسية، من خلال مسح مكثف لأهم الأدبيات التي عالجت الموضوعين. وبعد ذلك تعرف منظوري نهاية التاريخ والعولمة من حيث مفاهيمهما الحركية، وليس الفلسفية فحسب. أما **الجزء الثاني** فيتضمن تحليلاً بنيوياً للعولمة منطلقاً من سياق المدرسة البنيوية Structuralism في التحليل السياسي للعلاقات الدولية. ومن خلال هذا التحليل البنيوي سيتم إعادة تركيب المفاهيم الأساسية للعولمة ونهاية التاريخ. وسيترتب على عملية إعادة التركيب هذه تجلي حقيقة العولمة في أبعادها الثلاثة: السياسية، والثقافية، والاقتصادية، التي تتشابك مع نمطية نهاية التاريخ. وفي هذا الإطار سيعالج البحث الجدلية العملية للعولمة ونهاية التاريخ من حيث توجهها لتثبيت أركان النظام الدولي المقبل على أساس ما يصطلح عليه بالإمبراطوريات الجديدة التي ترتكز أبنيتها على ثلاث قواعد رئيسة، هي:

- اقتصاديات ما بعد الإمبريالية.
- القطبية الأحادية البوليباركية.
- الأيديولوجية الرخوة.

وفي **الجزء الثالث** من البحث تدون بعض النتائج وتأثيرات المعطيات السابقة على دول منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج بصفة خاصة. وستعقد صفات تلك النتائج على ضوء قراءة خاصة للقوى الدولية المضادة لعولمة إمبراطوريات المال والأعمال.

وتأتي أهمية هذا البحث من جهتين: المنهج والموضوع. من حيث المنهج فإن البحث يزاوج بين الفكر السياسي في الجزء الأول مع العلاقات الدولية في الجزء الثاني. أما الموضوع الأساسي فإنه يتجاوز شروحات العولمة التي انكبت عليها

معظم الأبحاث إلى استشراف علاقات الاقتصاد السياسي في حقبة النظام العالمي الجديد قيد التشكيل. ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يدخل في مسار التخصص للاقتصاد السياسي الدولي من عدة جوانب، قد أتى على شرحها المفكر الكبير روبرت غيلبين (2004) في كتابه "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية". فغيلبين قد حدد ثلاث محطات تدخل في صميم الاقتصاد السياسي الدولي. الأولى عندما تتلاقح الظروف والأسباب الاقتصادية والسياسية في خلق مناخ للتقارب والتصادم الدولي. والمحطة الثانية تتمثل في تناول العلاقة بين التغيير الاقتصادي والتغيير السياسي؛ الأمر الذي ينعكس في مجمله على مسألة التغيرات الهيكلية للنظام العالمي. أما المحطة الثالثة، فهي تمس التداخل بين اقتصادي السوقين العالميين الكبيرة والصغيرة (ص 19–22)، والعلاقات بين الدول. وهذه المحطة الأخيرة تتصل بموضوع البحث، وعلى وجه الخصوص في الجزء الثاني منه.

أولاً – العولمة ونهاية التاريخ: مسح عام للمكونات الأساسية

ربما لم يحظ مفهوم من المفاهيم ومصطلح من المصطلحات في وقتنا الحاضر بذاك القدر من الاهتمام من قبل الباحثين والمراقبين، وبذاك القدر أيضاً من الغموض، كالذي حظي به مصطلح العولمة. ومن الإنصاف والجدير ذكره في تقديرنا أن أفضل ما تم تجميعه في اللغة العربية حول العولمة هو ما ترجمه مركز دراسات الوحدة العربية في مجلد "العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية"، الذي احتوى بين دفتيه 40 دراسة جديرة بالقراءة للمهتمين بهذا الموضوع (فرانك جي يتشر وجون بولي، 2004). فإذا كانت أسباب الاهتمام واضحة ومشخّصة، فإن أسباب غموض هذا المفهوم وضبابيته تحتاج إلى دراسة وتوضيح. إن العولمة بمفهومها المجرد والبسيط ليست وليدة اليوم، بل إنها فكرة راودت أذهان الفلاسفة والمفكرين منذ قديم الزمان، تمحورت حول ما يسمى بعالمية الكون والإنسان العالمي والمجتمع العالمي. فقد بحث الرواقيون في مسألة الحكومة العالمية التي تمثل في تصورهم تجمعاً للوحدات السياسية التي كانت موجودة آنذاك، تذوب فيها الفوارق والامتيازات التي طبقها الإغريق في دولتهم المدنية والمتجسد فيها تميزهم على غيرهم من الشعوب وتقسيم المجتمع إلى طبقات. فالبشر والآلهة متساوون عند الرواقيين، وليس هناك فرق بين إنسان وآخر، فالكل يحكمه القانون الطبيعي الذي هو قانون دولي عالمي، ومن ثم فإن الإنسان في هذا المجتمع هو مواطن للمجتمع والحكومة العالمية (محمد ربيع، 1994). وعلى

هدي هذه الأفكار سار شيشرون، أحد فلاسفة الرومان وسياسييهم البارزين، الذي نظر إلى العالم المعروف آنذاك على أنه وحدة سياسية واحدة (حسن الظاهر، 1987). إن العولمة بهذا المفهوم البسيط المتناسب مع معطيات ذلك الزمان السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد شكلت الخطوط العريضة الأولى لما يسمى اليوم بالعولمة. وفي الفكر الإسلامي الذي ظهر في العصور الوسطى بدءاً من نزول الوحي على رسول الله محمد بن عبدالله – صلى الله عليه وسلم –، فإن الدارس يلمح إشارات للخطاب الإلهي المرسل إلى الناس والعالمين كافة، وأن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم يبعث لأمة بعينها وإنما هو نبي ورسول لبني البشر أينما وجدوا وعاشوا. ولئن كان هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة متأنية منفصلة عن هذه التي نقوم بها، إن ذلك يصب في صالح فهم خلفيتنا عن العولمة وتشكيل هذه الخلفية، على الأقل بمفهومها الفكري والثقافي (عبدالله عبدالدايم، 1997). يتجلى لنا – بناء على ذلك – أن العولمة بهذا التصور ليست أكثر من الدعوة إلى دمج العالم وتقريبه، وهو ما أخذ أحياناً مناحي مثالية واسترشادية عامة.

على الرغم من ذلك، فإن العولمة بمفهومها المعاصر، لا يمكن أن نقول إنها قديمة، بل إنها في الواقع ظاهرة حديثة تشكل امتداداً لحركة التاريخ الإنساني، وهي وليدة ظروف ومعطيات تاريخية وحضارية معاصرة، بما يبرزها كفصل جديد من فصول التاريخ له سماته وخصائصه المختلفة كل الاختلاف عن الفصول الأخرى(عبدالله عبدالدايم، 1997).

ومهما أثير من جدل حول لحظة "الانفجار الكبير" الذي مهد لظهور العولمة، فإن مما لا شك فيه أن العولمة ظاهرة غربية المنبت والمنشأ، تزامنت مع بروز اتجاه ما بعد الحداثة، ومع بروز مجموعة من الظواهر الحياتية الجديدة مثل: تحول الرأسمالية إلى طور الرأسمالية المتعددة الجنسيات، وتطور مراكز رأسمالية عالمية عديدة ومتنافسة، انتشار النتائج المثيرة للثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة، بروز طبقات اجتماعية جديدة خصوصاً طبقة المحترفين الجدد من سكان المدن وما تفرزه هذه الطبقات من ثقافات وقناعات وسلوكيات جديدة (عبدالله عبدالدايم، 1997).

كما أن ما طرحه صمويل هنتغتون حول صراع الحضارات في فترة مقاربة لما تصوره فوكوياما، قد أسهم في ربط نظرتي "نهاية التاريخ، وصراع الحضارات" بالشكل الذي ينم في النهاية عن أن صراع الحضارات وانكفاء الإسلام والكوفنوشية في مقابل الحضارة الغربية هو في نهاية الأمر مقدمات لنهاية التاريخ وسيادة

الليبرالية الغربية والهيمنة الأمريكية على شؤون العالم. ومثل هذا التقريب يساعد في رفع الإشكالية حول وجود تناقض شكلي بين ما طرحه فوكوياما وهنتغتون.

إذا ما نُحي هذا جانباً، فإن تعرف مفهوم العولمة وتعريفها يشوبهما الكثير من الغموض والصعوبة. ويعود ذلك – في جانب كبير منه – إلى أن المفاهيم لا تتشكل بين ليلة وضحاها، بل هي ثمرة مخاض طويل تختلط فيه المعاناة بالآمال، والواقع بالأحلام، والفكر بالعمل، وما دامت العولمة في بداية مخاضها وتشكيلها، ولم تمر بعد في مراحلها المرسومة لها، فإن التعريف الدقيق والواضح يحتاج إلى صبر وأناة.

ومن جانب آخر فإن البعض ينظر إلى العولمة من حيث مظاهرها، ومن ثم فإن التعريف يعكس أشكالاً وانعكاسات أكثر منه تعريفاً محدداً، فهناك من يعرّفها على أساس اقتصادي والآخر على أساس سياسي أو ثقافي، وهكذا. جانب آخر من الغموض يأتي من محاولة البعض إقحام رؤاه الخاصة المنبثقة من أيديولوجية أو عقيدة أو موقف متبنٍّ في تعريفه وفهمه للعولمة. فالماركسي ينظر إلى العولمة بمنظار يختلف عما يراه الليبرالي أو الإسلامي أو القومي، وهكذا. وما دمنا نحن نعيش عالم العولمة، نرى ونعاين أحداثها ونتأثر بنتائجها، فإنه لا بد أن نستعرض ما قيل حولها من تعريفات وتصورات على أن نشكل في النهاية مفهوماً خاصاً ينسجم مع المعطيات المعاصرة (قاسم حجاج، 2005: 64–65).

عندما يذكر لفظ العولمة فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو المعنى اللغوي لها، وهو جعل الشيء على مستوى عالمي؛ أي نقله من إطار المحلي والمحدود إلى إطار اللامحدود والعالم، متخطياً بذلك الحدود الجغرافية لدول العالم، وخلت كلمة Globalization ذات الأصل الإنجليزي التداول عبر الكندي مارشال ماكلوهات والأمريكي زبغيوبرجنسكي، من خلال دراسة حرب فيتنام ونتائجها وتزامن خلال قيام الثورة الإلكترونية وتعاظم القوة العظمى الأمريكية. (جان زيغلر، 2004: 26). ومن الناحية الاصطلاحية عرّفت العولمة بأنها "اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والثقافة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمي؛ مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة" (محمد الأطرش، 1998). ويركز البعض في تعريف العولمة على تأثيراتها في قيام

اعتماد متبادل بين الدول والمجتمعات، فهي بهذا التصور مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب، التي تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمة لها بعد مكاني، ومن ناحية أخرى تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي (السيد يسين، 1998).

ونظراً لأن العولمة في الأصل ظاهرة اقتصادية، فإن هناك من يعرفها انطلاقاً من هذا الجانب، فهي تعني عندهم "نشوء سوق عالمية للسلع والرساميل والاستثمارات والتبديل السياسي لأسواق المال الكبرى والتكنولوجيا. (برهان غليون، 1998، 14، بول هيرست وجراهام طومبسون،2001، 13). ويركز جيمس روزانو في تعريفه للعولمة على أبعادها وتجلياتها المختلفة، فعنده أن العولمة تقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: اقتصاد، ثقافة، سياسة، أيديولوجيا، وأنها تشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة (السيد يسين، 1998). وهناك من حاول أن يلم تعريفه بجوانب العولمة كلها، لكي يكون تعريفه شاملاً، فالعولمة هي ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، ويكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة، بما يؤثر في حياة الإنسان في كوكب الأرض أينما كان، ويسهم في صنع هذه التحولات ظهور فعاليات جديدة هي الشركات المتعددة الجنسيات ... وتبرز بفعل هذه التحولات قضايا لها صفة "العالمية" مثل قضية الممتلكات العامة البشرية من بحار وفضاء... وقضية صيانة البيئة وحركة سكان الأرض، وقضية الفكر في العالم...كما تثور تساؤلات لها صفة العالمية حول دور الدولة في مثل هذه التحولات، ودور الجماعات الأهلية في أوطانها، ودور المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المتعددة الجنسية التي قامت مؤخراً في إطار العولمة في الغرب خاصة، فضلاً عن دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة المنبثقة عنها (أسامة الخولي، 1998؛ نهاد جوهر، 2006: 47).

والعولمة – لدى البعض – هي العملية التي تلغى بموجبها الحواجز بين الدول والشعوب، والتي تنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة والتجزؤ إلى حالة الاقتراب والتوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، ومن حالة التباين والتمايز إلى حالة التجانس والتماثل (أحمد حجازي، 1999؛ جلال أمين 1998). ويعرفها البعض بأنها

تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية على نطاق العالم كله (هالة مصطفى، 2000). ولفهم أفضل للعولمة، فإن هناك من عرّفها انطلاقاً من أبعادها ومظاهرها وتفصيلاتها في محاولة لفهم الكل من خلال الجزء. فالعولمة لها ثلاثة أبعاد أساسية: اقتصادية، وثقافية، وسياسية. فالعولمة الاقتصادية تعني قيام عالم بلا حدود اقتصادية؛ حيث يصبح النشاط الاقتصادي عالمياً وعبر شركات عابرة للقارات لا يخضع نشاطها للرقابة الحدودية التقليدية. والعولمة الثقافية هي بروز عالم بلا حدود ثقافية حيث تنتقل الأفكار والمعلومات والأخبار والاتجاهات الأخلاقية والقيمية والسلوكية بحرية كاملة على الصعيد العالمي بأقل قدر من تدخل الدول. (علي الزعبي 2004: 20–29). والعولمة السياسية تتمثل في تراجع أهمية الدولة وبروز مراكز جديدة للقرار السياسي العالمي في الوقت الذي تتجه فيه الدول للتخلي، إما طوعاً أو كرهاً، عن مظاهر السيادة التقليدية (عبدالله عبدالدايم، 1997). يتجلى لنا من هذه التعريفات التي سقناها صعوبة التوصل إلى تعريف متفق عليه حول مفهوم العولمة، ولكن يبقى جوهر العولمة هو التداخل الواضح لظواهر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة دون تقيّد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو دون الانتماء إلى وطن محدد أو دولة معينة (أحمد ثابت، 1999).

وفي محاولتنا لتحديد أهم سمات العولمة وصفاتها، وهو ما يشكل مفصلاً أساسياً من مفاصل هذا البحث، لا بد لنا من استعراض مظاهر العولمة وتجلياتها في عالمنا المعاصر، وهي على النحو الآتي: العولمة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

تتجلى **العولمة الاقتصادية** في زيادة معدلات التجارة العالمية ونمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، اتساع آفاق الثورة المالية العالمية والتدفقات المالية عبر الحدود، وحدة الأسواق المالية وتنامي دور مؤسسات التمويل الدولي والتكتلات الاقتصادية الكبرى وتسارع عمليات تحرير التجارة الخارجية. وتتجسد أيضاً في زيادة عدد الشركات متعددة الجنسيات وتنامي دورها الاقتصادي العالمي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

وباختصار شديد، فإن العولمة الاقتصادية تعني توسع الاقتصاد الرأسمالي الغربي وتمدده إلى السيطرة على أسواق الدول والمجتمعات الأخرى واقتصادياتها؛ بحيث تصبح مفاتيح القوة والنفوذ ملكاً للتكتلات الاقتصادية الكبرى العالمية

والإقليمية، مثل النافتا (NAFTA) بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، أو الأبيك (APEC) أو منظمة دول الباسفيك وآسيا والاتحاد الأوروبي (EU) أو الأسيان (ASEAN) (أحمد ثابت 1999؛ السيد يسين، 1998؛ حسنين إبراهيم، 1999).

ومن أبرز تجليات **العولمة السياسية** المفترضة سقوط الأنظمة الشمولية والسلطوية والنزوح إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وتنامي دور المجتمع المدني العالمي (المنظمات الدولية غير الحكومية)، واتساع مجالات عمل الأمم المتحدة. كذلك فإن هناك مشكلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلها إلا من خلال التعاون الدولي وتجسيد مفهوم العولمة السياسية في أرض الواقع. كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية وتطور الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة والمخدرات (نايف عبيد، 1997)، وهذا بالطبع يفترض زيادة المشكلات العالمية العابرة للحدود وتصاعد حدتها؛ مما يستدعي تكاتف الجهود كلها لحلها. ولكن يبقى التأثير الأكبر للعولمة السياسية متمحوراً حول الدولة: سيادتها الوطنية، قوتها، وظائفها، الأمن القومي، علاقتها مع مؤسسات المجتمع المدني في مقابل التحديات التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات العالمية (حيدر إبراهيم، 1999؛ أسامة الخولي، 1998؛ قاسم حجاج، 2005: 66).

والمظهر الآخر للعولمة هو **العولمة الثقافية** التي يصورها البعض على أنها عملية تلاقح فكري وثقافي بين الحضارات والثقافات المتعددة في عالم تبلغ البشرية فيه مرحلة الحرية الكاملة لانتقال الأفكار والمعلومات والبيانات والاتجاهات والقيم على الصعيد العالمي وبأقل قدر من القيود والضوابط، ومن ثم، فإن اهتمام الإنسان ينتقل من الصعيد المحلي إلى المجال العالمي الذي يزداد الوعي فيه بعالمية العالم ووحدة البشرية. إن العولمة الثقافية بحسب هذا التصور تسعى من أجل تقارب الحضارات وربط الثقافات وتعزيز الهوية العالمية، وربما أيضاً خلق عالم بلا حدود ثقافية (عبدالله عبدالدايم، 1997؛ حسنين إبراهيم، 1999؛ على الزعبي، 2004). وتعني أيضاً بروز الثقافة كسلطة عالمية تسوّق كأية سلعة تجارية أخرى، بما يؤدي إلى ظهور وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ووسائط ثقافية عالمية الطابع. وهذه الثقافة العالمية لا تتكون بطريقة عفوية وإنما تتطلب الإعداد والتدريب، ومن هنا تكمن أهمية البعدين الإعلامي والاتصالي للعولمة بوصفهما مكملين للبعد الثقافي من خلال زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول. وهذا هو الدور الذي تقوم

به شركات وشبكات إعلامية قادرة على نقل المعلومة إلى أية منطقة في العالم، والثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات من خلال شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" Internet مما حدا ببعض الباحثين إلى تسمية العولمة بـ "سنأنة"، نسبة إلى شبكة الأخبار العالمية CNN، ووصف المجتمع في الوقت الراهن بأنه مجتمع المعلومات (نايف عبيد 1997؛ السيد يسين 1998؛ حسنين إبراهيم، 1999؛ مازن غرايبه، 2002).

إن النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها من خلال استعراضنا النظري لتعريف العولمة ومظاهرها المختلفة هي أن هناك سمات وصفات أساسية للعولمة تتمثل في الآتي:

1 – انكماش العالم، بدوله ومؤسساته ووحداته، إلى قرية صغيرة، يختلط فيها الشمال والجنوب، والشرق والغرب، وتذوب فيها الحدود السياسية والجغرافية؛ مما يجعله كياناً واحداً لا يتجزأ.

2 – زيادة وتعميق مفهوم الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية على مختلف المستويات والأصعدة.

3 – انفتاح الثقافات العالمية المختلفة بعضها على بعض واحتفاظ كل منها بخصوصياتها مع التأثير المتبادل بينها جميعاً.

4 – انتشار المعلومات لدى جميع الناس.

5 – زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

6 – انتشار الأفكار والاتجاهات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسقوط التسلطية والشمولية.

7 – زيادة سعادة البشرية ورفاهيتها من خلال التغلب على المشكلات الدولية التي تواجهها.

فرانسيس فوكوياما ونهاية التاريخ:

ومن أجل تعزيز الفرض الذي أوردناه في بداية البحث حول دور العولمة في تحقيق المفهوم الغربي لنهاية التاريخ، نرى أن نستعرض بصورة مجملة ملامح ما طرحه فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ. مما يجدر ذكره أن فوكوياما لم يكن أول من طرح مفهوم نهاية التاريخ End of the History بل سبقه في ذلك كارل

ماركس في أثناء حديثه عن ماديته التاريخية؛ حيث اعتبر ماركس أن البشرية مرت في مراحل وستمر في مراحل تبعاً لتغير وتطور وسائل الإنتاج والقوى المادية متبادلة التأثير، وإن عجلة التاريخ ستقف فقط حين الوصول إلى المرحلة الشيوعية التي ستحل جميع التناقضات الموجودة في المراحل السابقة، وفيها ستختفي الدولة باعتبارها مؤسسة طبقية ولن يكون هناك طبقات اجتماعية (حسن الظاهر، 1987). وتأتي أهمية أفكار فوكوياما لتزامنها في نشرها عام 1989 مع التطورات الدراماتيكية التي شهدها الاتحاد السوفيتي السابق والكتلة الاشتراكية، وتوقع الكاتب بانهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة وانتصار الليبرالية، وهو ما تحقق بالفعل في السنوات اللاحقة.

ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية التي تقوم عليها نظرية فوكوياما أنه بملاحظة التطورات الحاصلة في الكتلة الاشتراكية والنزوع لدى المجتمعات البشرية لتبني أسلوب الحياة الغربي، فإن نهاية التاريخ تمثل إعادة صياغة وتجديد للبداية الأولى التي تميزت برؤية عالمية كونية، وترى في جوهر التاريخ أنه يسير من عبودية النظم والثقافات الوسيطية إلى التحرر الشامل، وأنه بانهيار الاشتراكية وانتصار الليبرالية الغربية فإن نهاية التاريخ قد بدأت ولم يعد الحديث منصباً حول حقيقة الليبرالية وأفكارها بل حول وسائل تحقيق هذه الليبرالية. إن نهاية التاريخ تعني الانتصار النهائي للغرب، خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، نموذجاً وحضارة وثقافة وقوة تاريخية وتعميقاً لقيمه وعقائده وثقافته، على الثقافات الأخرى (فرانسيس فوكوياما، 1993).

يتضح لنا مما ذكرناه آنفاً أن السمات الأساسية التي تنطوي عليها نظرية نهاية التاريخ عند فوكوياما تتمثل في:

1 – انهيار الأيديولوجيات بسيادة الأيديولوجية الليبرالية الغربية على ما سواها.

2 – هيمنة الثقافة الغربية ونمط الحياة الغربي على الثقافات الأخرى.

3 – تعزيز الهيمنة الغربية، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية، في المجالات الاقتصادية والسياسية.

4 – النظرة الدونية الاستعلائية للثقافات والأيديولوجيات الأخرى في مقابل ثقافة الغرب وأيديولوجيته الليبرالية الديمقراطية.

حقيقة العولمة:

كل ما ذكرناه آنفاً شكّل صورة عن الإطار النظري المرسوم للعولمة في مظاهرها المختلفة كما طرحته بعض الأدبيات وتصورته بعض الأقلام، ولكن الحقيقة تظل أبعد من ذلك وهي تكمن في خفايا الأمور وبواطنها. فالعبرة ليست بالعنوان والشعار ولكن بالتطبيق الواقعي والنتائج المترتبة، فكم من حريات وحقوق انتهكت تحت مسمى حقوق الإنسان، وكم من كرامات وأرواح سلبت بعنوان الحفاظ على أسس النظام الدولي الجديد. إن العولمة، وإن كانت تمثل قدراً لا يمكن أحياناً التهرب منه، هي من تلك العناوين التي يمكن أن ينطوي تحتها كثير من الرؤى السلبية الضيقة التي تتقاطع في النهاية مع نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما، لتصنع منها ثوباً جميلاً. إن العولمة بذلك ليست إلا قالباً آخر لنهاية التاريخ يشكل فيه الغرب قناعته حول هيمنته وتفوقه على الثقافات والمجتمعات الأخرى.

عولمة الثقافة أم الغزو الثقافي؟

إن التصور المطروح بأن العولمة تتضمن انفتاح الثقافات بعضها على بعض واحتفاظ كل ثقافة بخصوصياتها مع التأثير والتأثر بالحضارات الأخرى، قد لا يكون إلا وهماً وسراباً يخفي وراءه حقيقة العولمة الثقافية. فالثقافة لم تعد في عالم اليوم، سوى سلعة تجارية، كغيرها من السلع، تنطبق عليها قوانين السوق الرأسمالية: العرض والطلب والمنافسة الحرة. فليس هناك مكان في سوق الثقافة للضعفاء والفقراء وذوي الإمكانات المحدودة، وإنما القوة الحقيقية للدول العظمى اقتصادياً والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية العملاقة التي لا يمكن أن ينافسها أحد. إن المنافسة المزعومة ليست سوى أكذوبة أطلقها الغرب لكي يستفيد منها ضمن إطار آلياته الخاصة فارضاً من خلالها ثقافته وأسلوب حياته على الآخرين.

وإذا كان فوكوياما قد تكلم صراحة عن تفوق الحضارة الليبرالية الغربية على غيرها من الثقافات، فإن العولمة تعيد صياغة هذا التصور ولكن بشكل أنيق وجذاب. وتبقى النتيجة واحدة، وهي أن العولمة تحولت إلى غزو.

ولقد عبر عن هذا التخوف خير تعبير الإعلامي والسياسي الأمريكي، هربرت شيللر، الذي أوضح أن "الاستعمار الثقافي" ينمو في النظام الإعلامي الحالي بحيث إن شروط الإنتاج الثقافي وشخصيته يتقرران في مركز سوق عالمية واحدة تفرض نتاجها على العالم، وحيث يكون هناك خطر في قبول مبدأ حرية انسياب

المعلومات في عالم لا تتساوى فيه الإمكانيات التقنية والمادية؛ أي في عالم تكون فيه الدول الصغيرة والفقيرة معتمدة بصورة كبيرة على الدول الكبرى في تقنية انسياب معلوماتها. ولقد أوضح تقرير لليونسكو حقيقة العولمة الثقافية؛ إذ بيّن أنها تحولت إلى شكل من أشكال السيطرة الثقافية والأيديولوجية تقوم به دول معينة لتعريض الذاتية القومية لبلاد أخرى للخطر (أسامة الخولي، 1998).

فليس من المستغرب إذاً أن 80% من الأخبار والمعلومات المتداولة عالمياً تصدر عن وكالات أنباء في الدول المتقدمة، بما يشكل ما يمكن أن نسميه بـ "تقليب المعلومات وتصديرها" (أسامة الخولي، 1998، عبدالله عبدالدايم، 1997). صحيح أن المروجين لعولمة الثقافة يؤكدون التبادل الثقافي والحوار الحضاري، ولكنه تبادل أحادي الاتجاه؛ إذ إن الثقافة بوصفها منتوجاً اجتماعياً قد دخلت العملية الاقتصادية وتحررت من القيود الجمركية وأصبحت قابلة للتداول عالمياً. ولكن مجال التنافس لا يتسع إلا للقوى التي تملك قدرة تقنية أكبر؛ الأمر الذي يفرض علينا القول بأن هذا التبادل غير متكافئ ولا يعبر عن أية إمكانية لتحويل العولمة الثقافية إلى تثاقف متوازن بين الثقافات والشعوب والمجتمعات، بل يحولها إلى عملية اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات (عبدالإله بلقريز، 1998؛ أحمد ثابت، 1998؛ على الزعبي، 2004: 22).

النتائج المترتبة على العولمة الثقافية:

1 – تسطيح الثقافات وسيطرة ثقافة الأقوى.

2 – تقنين المعلومات والقيم الثقافية وعولمتها، وهذا ما يؤثر في القيم التقليدية والفنون المحلية للشعوب، فيخلق لديها أزمة هوية "حضارية" و "ثقافية"، وقد يجعل الثقافة المحلية غريبة في بلدها.

3 – إن ذوبان الهوية المحلية الخصوصية قد يخلق ردة فعل معاكسة تؤدي إلى إيقاظ النزعات العصبية والعرقية والإثنية والقومية، كما يتضح ذلك في تنامي الحركات المعادية للأجانب في البلدان الغربية وتصاعد الدعوة إلى اندماج بلدان الشمال فيما بينها والتخلي عن بلدان الجنوب. وليس هذا فحسب، بل إن هذا النمط من العولمة وقيمها المرتكزة على الفردية قد باتت تهدد المجتمع الأمريكي نفسه من الداخل وتؤدي إلى تفكيكه وإثارة الصراعات داخله، كما يشير لذلك العنف والإجرام

المتنامي في هذا المجتمع وعنف المواجهة بين الزنوج والأسبانيوليين من ناحية والإنجلوساكسون من ناحية أخرى (سيد فليفل، 1999).

4 – تحويل الثقافة إلى سلعة تجارية مادية يتفوق فيها الجسد على الروح، والمال على القلم، وتذهب بالمحتوى الأخلاقي والإنساني لسلوك الناس.

5 – ترسيخ تفوق الغرب على غيره من الحضارات من خلال مناهج التدريس والجامعات والمناهج ومراكز البحوث وما تقدمه المؤسسات من منح ومواد إعلامية وبحوث تجرى عن طريق المؤسسات الرأسمالية (أحمد حجازي، 1999).

6 – ترسيخ تفوق الدول الغربية – وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية – من خلال استخدام آليات العولمة الثقافية. فقد ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة في اجتماعات منظمة التجارة العالمية لفتح الحدود دون عوائق أمام التدفق الحر للمعلومات، كما نجحت في الاستفادة من القيم الإنسانية الجديدة كأيديولوجيا للسيطرة العالمية وخدمة لأهدافها السياسية والإستراتيجية كما حصل في البوسنة والصومال، واستخدمت المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية، لإضفاء الشرعية الدولية على قرار التدخل الإنساني الذي يسمح للدول الكبرى بالتدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى وتشريع خرق سيادة الدول (برهان غليون، 1998).

7 – إن العولمة الثقافية، بشكلها الحاضر، قد تتجه من خلال نشر الثقافة الاستهلاكية وهيمنة ثقافة واحدة على باقي الثقافات إلى انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة تستعد لمواجهة بعضها بعضاً، خاصة في نقاط التقاء المناطق الحضارية الكبرى، وهي بذلك تتقاطع مع نظرية صراع الحضارات التي طرحها صامويل هنتنغتون (Breidenbach & Zukrigl, 1999).

8 – التأثير على دور العائلة وقيمها؛ ونتيجة لما تبثه وسائل الإعلام والاتصالات الغربية، خاصة الأمريكية منها، من قيم وسلوكيات من خلال ما تنتجه من برامج تلفزيونية وأفلام، فقد أسهم ذلك في خلق قيم متضاربة داخل الأسرة، أدى إلى زعزعة دورها مصدراً للتنشئة القيمية وتوزيعها؛ بما قد يهدد قدرتها على الاستمرار مرجعية للناشئة. وليس هذا التخوف قاصراً على المجتمعات الشرقية والمحافظة، بل إن جرس الإنذار قد أطلق في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها خشية تهديد القيم العائلية (عبدالله عبدالدايم، 1997). وفي العالم العربي، فإن

سيطرة البرامج التلفزيونية المستوردة من الغرب، قد أدى إلى إهمال أو تقليل لأهمية المشكلات القومية أو الاجتماعية الأساسية، وإلى إنتاجها مضموناً إعلامياً فيه تحذير للمجتمعات العربية ولا مبالاة بالقيم التقليدية أو الأهداف القومية (أسامة الخولي، 1998).

ومن هنا فقد ولد السيناريو الذي يصور العولمة على أنها الهيمنة الثقافية والمرادف للتغرب Westernization (Breidenbach & Zukrigl, 1999) والأمركة Americanization الذي يعني فرض الثقافة الأمريكية والغربية وقيمها على شعوب العالم والدفاع عنها وجعلها نواة الثقافة العالمية وجوهرها وروحها، بواسطة استثمار مكتسبات التفوق العلمي والتقني.

حقيقة العولمة السياسية:

قد سبقت الإشارة إلى أن العولمة في ميدانها السياسي تتضمن أفكاراً وتصورات براقة حول بزوغ فجر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها وسقوط الشمولية والتسلطية والنزوع نحو التعددية السياسية. وتتضمن كذلك حلولاً لمشكلات البشرية المستعصية المتعلقة بالبيئة وأسلحة الدمار الشامل والفقر والأمراض وانتشار الجريمة والمخدرات، بالإضافة إلى تأثيرها على الدولة القومية من حيث وجودها ودورها ووظائفها. ولكن هذه أهي مجرد أوهام أم حقائق؟!

إن الراصد السياسي لأحداث العالم ودور القوى الكبرى فيه – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – ليصل إلى نتيجة مفادها أن العولمة ما هي إلا قناع ترتديه الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها السياسية، بوصفها قطباً وحيداً على الساحة السياسية دون منافس، وما هي إلا سعي من قبل الولايات المتحدة إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها. لذا فهناك احتمالات قوية لأن يشهد العالم نزاعات وتفككاً لأنظمة تحالفية تقليدية ونشوء كيانات تحالفية ظرفية بديلة لها، ولربما تتطور إلى حروب حول أولويات واشنطن للعولمة ودول أخرى تحاول المحافظة على مكانتها الدولية أو تطويرها على سلم القوى القادم. والجدير بالذكر أن هذه الاحتمالات قد تقع إما في خارج إطار الشرعية الدولية لعدم استيعاب القواعد القانونية لها، أو بصورة تتعارض مع الأعراف والنصوص القانونية كالمعاهدات وغيرها التي ارتضتها الدول فيما بينها،

وذلك بسبب طغيان المصالح القومية على ما ارتضته الدول في النظام الدولي السابق؛ مما يفضي إلى معايير مزدوجة للممارسات الدولية. والخطورة المنتظرة من تلك الاحتمالات هي الدخول في أتون فوضى دولية تنعدم فيه القواعد العامة لضبط السلوك الدولي، بما يتيح الفرصة لبعض الدول والكيانات السياسية الأخرى للانتقاص من مبادئ الشرعية والسيادة وعدم التدخل والقانون الإنساني الدولي، التي تطورت وانتظمت منذ معاهدة وستفاليا في عام 1648.

إن ما أفرزته العولمة السياسية من نتائج إلى وقتنا الحاضر يتضمن الآتي:

1 – تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، ومحاولة تربعها قطباً أوحد في المنظومة الدولية (ديفيد هارفي، 2004: 86).

2 – الدور الأمريكي البارز في السيطرة على صنع القرار السياسي داخل الأمم المتحدة ومنظماتها.

3 – على الرغم من قيام موجة عالمية نحو الديمقراطية فإن التعامل الغربي، والأمريكي بالخصوص، مع هذا الموضوع والمواضيع المتعلقة به كحقوق الإنسان، يندرج ضمن إطار المصالح السياسية لا قيم العولمة المفترضة. فقد انتهجت الدول الغربية سياسة انتهازية وازدواجية في المعايير في تعاملها مع بعض قضايا حقوق الإنسان. ففي الوقت الذي تغض فيه الطرف عن الممارسات الإسرائيلية الإنسانية ضد المدنيين في فلسطين وجنوب لبنان، فإنها ما فتئت ترفعه سلاحاً ضد بعض الدول الأخرى الخارجة عن نطاق هيمنتها وطاعتها كالصين وإيران وكوبا.

4 – إن إضعاف كيان الدولة القومية قد لازمه حدوث نزاعات وصراعات داخلية بين جماعات عرقية ودينية وإثنية، كما حصل في يوغسلافيا السابقة والبوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان.

5 – اتساع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب وزيادة المشكلات التي تواجه دول الجنوب كالفقر وتدهور شرعية النظم الحاكمة وتعدد مصادر الصراعات الإقليمية، والتسلح، وهو ما تسهم الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في استمراريته (حيدر إبراهيم، 1999).

6 – سعي الولايات المتحدة إلى إعادة رسم ملامح النظام الدولي الجديد فيما بعد حقبة الحرب الباردة لكي يتناغم مع مصالحها وتوجهاتها. وتتجلى تلك السياسة في الحصول على مكاسب جيواقتصادية على حساب دول غرب أوروبا واليابان من

خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول واختراق السيادات الإقليمية ومحاولات الهيمنة على بترول منطقة الخليج. ويتحقق ذلك عن طريق القبضة "الحديدية الناعمة" لأهم المؤسسات الدولية الفاعلة والمؤثرة اقتصادياً وسياسياً، خاصة التجارة العالمية، وصندوق النقد، والبنك الدولي، والأمم المتحدة. كما تنبري التوجهات الأمريكية إلى رفع وتيرة تغلغلها بفعالية في الترتيبات العسكرية والاقتصادية الإقليمية الأخرى، كما هو الحال كذلك في مثل النافتا والأسيان والأبيك وحلف شمال الأطلسي وترتيبات السلام بين العرب وإسرائيل في الشرق الأوسط (سيار الجميل، 1997؛ جان زيغلر، 2004: 33).

ثانياً – قراءة في المكونات الأساسية للعولمة:

يتضح من الجزء الأول أن أبرز المفاهيم المتفق عليها في الدراسات والشروحات التي تناولت المكونات أو العناصر الأساسية للعولمة، تحول العالم إلى قرية صغيرة. وبمعنى آخر فإن عالم اليوم لا تستوقفه حدود الدول المتعارف عليها منذ معاهدة وستفاليا عام 1648، حيث ولدت الدولة الحديثة. فالدول اليوم مخترقة ولا تستطيع الوقوف أمام النشاطات التجارية والإعلامية والسياسية، فكل تلك النشاطات من الممكن ممارستها عبر أدوات الاتصال بما فيها الشبكات الإلكترونية والفضائية. وعلاوة على ذلك فإن الدول في الوقت الحاضر، لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن ضغوطات تحرير الاقتصاد بالشكل الذي تفرضه متطلبات التجارة العالمية والاقتصاد العالمي. كل ذلك حوّل العالم إلى قرية صغيرة ينتقل بين أوصالها المال والأعمال وما يصاحبهما من آراء واعتقادات ومفاهيم وثقافة. وبالنظر إلى الجهة الأخرى من الموضوع حول ما يكنه مفهوم نهاية التاريخ نجد أن أكثر ما يبشر به هو انتصار الرأسمالية – الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المعسكر الشيوعي المنحل. هذا الانتصار الذي دعا فوكوياما وأنصاره إلى التبشير بحقبة جديدة يتمازج فيها خليط من الرأسمالية الجديدة العالمية المتطلعة إلى الانتشار والليبرالية الغربية بأعرافها وقوانينها وثقافتها. هذا الخليط الذي سيمثل عصر الأيديولوجية للآخر، فكل شيء مقبول وكل شيء يمكن القيام به إلا تحدي الأغلال، التي فرضها الانتصار الأخير، الذي قد انتهى به التاريخ، فلم يعد هناك ما يحركه من جديد إلا الغرب بآلياته الرأسمالية والليبرالية والتقنية. فبموجب نمطية

نهاية التاريخ هذه وجوهر العولمة، كما سبق تبيانه، يعيش العالم تحت مظلة إمبراطورية جديدة ذات هيكلية دولية معقدة، تقوم على ثلاث قواعد رئيسية، هي:

- اقتصاديات ما بعد الإمبريالية.
- البوليباركية الدولية التحكّمية.
- الأيديولوجية الرخوة.

سنتعرض بالشرح والتحليل لهذه الدعائم الثلاث، ومن ثم محاولة إسقاط مؤثراتها وتعدياتها على العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

1 – اقتصاديات ما بعد الإمبريالية.

إن كانت الإمبريالية بمفهومها اللينيني تعني امتداد الرأسمالية من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى بغرض الهيمنة على الطبقات المقهورة، فإن طريق العالم اليوم، بموجب أطروحات العولمة ونهاية التاريخ، أصبح معبّداً لعجلات اقتصاديات ما بعد الإمبريالية التي أسهبت في شرحه نوريتا هيرتس في كتابها القيم "السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية" (2007). هذه الاقتصاديات التي تمتاز بالتحالف بين المؤسسات المالية الكبرى مثل صندوق النقد والبنك الدولي والمنظمات الاقتصادية الكبرى مثل النافتا والأسيان والأبيك والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العنصر الثالث والمهم المتمثل بمنظمة التجارة العالمية التي تمثل الغطاء القانوني لماهية الاقتصاد الدولي القادم. فإذا ألقينا النظر على المؤسسات المالية الكبرى فإننا قد لا نحتاج إلى البرهنة على انحيازها للمؤسسات الغربية والفلسفة الغربية على حساب دول العالم الثالث.

فلقد لاحظت دراسات عديدة تعثر سياسات صندوق النقد بسبب تسييس قراراته وأسباب موضوعية أخرى كلها تصب في مجرى واحد، وهو الاعتبارات الإستراتيجية للدول الكبرى عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (The Economist, 1999). وعلى رأي البروفيسور روبرت بارو Robert Barro من جامعة هارفارد وأحد أعضاء مؤسسة هوفر من جامعة ستانفورد حيث يخلص إلى القول: إن صندوق النقد في الحقيقة لا يقوم بعمل إطفاء النار بل يبتدئها، وذلك في معرض نقده لسياسات صندوق النقد في البرازيل وروسيا والمكسيك باعتبارها من كبريات الدول المستفيدة من قروض هذه المؤسسة الدولية. (Barro, 1998). وينضم إلى هذا الرأي اقتصاديون كبار مثل دوغ باندو Doug Bandw في دراسته

المشهورة التي حملت عنوان "اقتل صندوق النقد الدولي" (Kill the IMF)؛ فلقد توصل باندو إلى رأي خطير وهو أن الولايات المتحدة تستخدم صندوق النقد كباب خلفي للمساعدات الاقتصادية؛ وذلك بغرض زيادة شراء الدول المستفيدة للبضائع الأمريكية. وتبعاً لما يقول باندو أيضاً فإن الخاسر الوحيد من جراء منع إعطاء القروض للدول المستفيدة هي شركات الأعمال من أمريكا (Bandow, 1988) وفي رأي آخر لبانو، وهو أحد أعضاء معهد كاتو (Cato Institute) ومحرر كتاب الفقر الدائم: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يقول إن الديون وسياسة الأغراض ستخضع الدول المستفيدة منها إلى المزيد من الاعتمادية؛ مما يعقد مشكلاتها السياسية والاقتصادية في المستقبل (Barro, 1998). ويتضح من هذه الآراء وغيرها أن عملية التسييس سمة طاغية على إجراءات صندوق النقد الاقتصادية تهدف لتطويع الدول سياسياً؛ ولتجريدها من فعاليتها الاقتصادية المتوقعة، وهذا ما توصل إليه الكثير من الباحثين من خلال دراستهم الموسعة مثل لورنس ماكولان McQuillan Lowrence حيث توصل إلى أن الشواهد تثبت أن سياسات صندوق النقد تلحق الأذى بالدول أكثر من تطويرها (McQuillan, 1999)، وهكذا أيضاً دراسة موشين خان (Khan, 1990) الممتدة من سنة 1963 إلى 1982، والتي تفيد النتيجة نفسها.

إن أخطر ما يظهر من هذا الامتزاج ذلك المسار والتأثير الأمريكي الممتد بينها. فعلاوة على هيمنتها على المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد والبنك الدولي بحكم كونها أكبر المساهمين فيهما، فلقد أخذ التأثير الأمريكي يتعاظم في رسم سياسات المستقبل فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، التي ستلون معظم مشاهد المنظر الاقتصادي الدولي عبر القرن القادم. هذا بالإضافة إلى عضويتها المؤثرة في النافتا التي تضم إلى جانبها كلاً من كندا والمكسيك، وعضويتها في منظمة الأبيك التي تضم كذلك كندا وأستراليا واليابان ونيوزلندا وكوريا الجنوبية ودول منظمة الأسيان، وهي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي وإندونيسيا وفيتنام.

إن هذا النوع من التداخل الاقتصادي – السياسي يعيد الذاكرة إلى حقبة الخمسينيات؛ حيث انتشرت الأحلاف العسكرية مثل السنتو والسيتور والأزوس التي جمعت الدول العظمى الغربية، بريطانيا وأمريكا تحديداً، بمجموعة من دول العالم الثالث بشكل يربط كل الأحلاف بعضها مع بعض تسايراً مع إستراتيجية الاحتواء حينذاك. ولعل هذا التكرار للنموذج نفسه يعاود العملية نفسها، ولكن

بصورة اقتصادية بدلاً من الحلة العسكرية. إن استخدام المؤسسات الاقتصادية كصندوق النقد وغيره لتقديم المعونات الاقتصادية تحت شعار "المقرض الدولي كآخر حل" (The International Lender of Last resort) يضع الكثير من الدول تحت رحمة الاعتماد على الخارج. ففي دراسته الشهيرة "صندوق النقد: سجل الإدمان والفشل" (The IMF: A Record of Addiction and Failure) وبعد أن درس نشاطات صندوق النقد منذ عام 1974 إلى 1989 توصل دوغ باندو إلى أن المساعدات تساوي التبعية. ولقد كشف باندو النقاب عن أن من بين الدول التي تلقت المساعدات هناك 6 منها اعتمدت على صندوق النقد لأكثر من 30 عاماً، و24 دولة اعتمدت على المساعدات بين 20 إلى 29 عاماً، كما اعتمدت 47 دولة على هذه المساعدات لفترة تمتد من 10 إلى 19 عاماً. ويواصل الحديث بأن من بين 83 دولة من العالم الثالث التي استفادت من صندوق النقد كانت تعتمد على صندوق النقد بنسبة 60% من استدانتها الخارجية، هناك نحو 43 دولة منها تعتمد كل سنة في موازنتها على مساعدة الصندوق (Bandow, 1998). وفي دراسة أخرى لموشين خان الذي قام بمراجعة دراسات إحصائية كثيرة تربو على الثلاثين، جميعها متعلقة بنشاطات صندوق النقد منذ 1963 إلى 1982، لاحظ خان أن مساعدات الصندوق لم تثبت إيجابيتها على تعديل ميزان المدفوعات للدول المتلقية للمساعدات، وأن معدلات التضخم قد ازدادت في هذه الدول، بالإضافة إلى أن هذه المساعدات لم تثبت مردودها الإيجابي على معدلات النمو، وحتى في الدول التي حصل فيها بعض النمو الاقتصادي فإنه يصعب تعليل ذلك بأنه بسبب مساعدات الصندوق، على حسب ادعائه (Khan, 1990). هذه النتائج كذلك أيّدت من قبل باحثين آخرين مثل براين جونسون (Bryan Johnson) وبرت سكافر (Bret Schaefer)؛ حيث تبين لهما بعد دراسة سياسة الاقتراض لصندوق النقد بين عامي 1965 و 1995، أن من بين 89 دولة متقدمة فإن 48 دولة لم تتغير أوضاعها إلى الأفضل. بل إن 32 من هذه الدول أصبحت أسوأ وأفقر حالاً من قبل الاقتراض (Johnson & Schaefer, 1997). إن أسباب فشل هذه المساعدات تكمن في الشروط والاعتبارات السياسية التي تفرضها الدول الأكثر تأثيراً في الصندوق. فهذه الدول، وخاصة الولايات المتحدة، تعلق المساعدات على المدى الذي تقدمه الدول الطالبة للقرض لدرجة عولمة اقتصادها؛ أي جعله اقتصاداً مفتوحاً يسمح لانتقال رأس المال والخصخصة، لذلك فإن الدول التي استفادت أكثر من غيرها هي تلك التي قبلت بعولمة اقتصادياتها.

وليس من قبيل الصدفة أن تكون تلك الدول أكثر تأثراً بصورة سلبية من هذه الإجراءات التي يصعب التخيل بأن تتعدل أوضاعها الاقتصادية وهي تقع تحت تأثير عولمة الاقتصاد بالصورة التي أدخلت على هياكلها الاقتصادية. فعلى سبيل المثال نجد أن السياق التاريخي لتطور العلاقة بين صندوق النقد ودول أمريكا اللاتينية في حقبة الستينيات تساوي 60 مليار دولار تقريباً، ثم ارتفعت إبان الثمانينيات إلى 206 مليارات دولار، وفي التسعينيات ارتفع الرقم إلى 443 مليار دولار، وعند مطلع الألفية الثالثة وصل مجموع الديون إلى 750 مليار دولار. (جان زيغلر، 2004، ص 175). وعلى الرغم من عدم وجود دليل قطعي على أن تراكم هذه الديون الكارثية على دول أمريكا اللاتينية هو مباشرة من قبل صندوق النقد، فإنه يمكن القول إنه نتيجة للسياسات التي مارسها هذا الصندوق بصورة مباشرة وغير مباشرة؛ حيث إنه عمد إلى إطلاق استشاراته ومتابعاته لإعادة هيكلة الاقتصاد لهذه الدول وجعلها تتبع مسارات أدت إلى هذه النهايات الوخيمة. ولكي نكون أكثر دقة يتبين أن أكثر الدول التي استفادت من القروض منذ عام 1995 حتى عام 1999 هي كوريا الجنوبية (21 بليون دولار) وروسيا (28 بليون تقريباً) والمكسيك (17,8) وأندونيسيا (10,2)، والبرازيل (18,1 بليون)، كل هذه الدول قبلت بصيغة العولمة للاقتصاد بحسب الوصفة الأمريكية تقريباً، وخاصة فيما يتعلق بحرية تحرك رأس المال والاستثمار الأجنبي، فأصبحت أكثر الدول تضرراً. فعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد أن كوريا الجنوبية التي كانت إحدى أفضل اقتصاديات ما يسمى بالنمور الآسيوية قد واجهت أكبر إخفاق مالي في عام 1977 بسبب إخضاع اقتصادها لعملية اللبرلة (Liberalization) بصورة متطرفة؛ إذ حكمت بتدفق سياسة الاستثمارات الأجنبية ثم استتباعها بعملية الاقتراض القصير الأجل من الخارج. وواجه الاقتراض الخارجي مشكلة كبرى حينما وصل قطاع التصدير حد الإشباع، ومن ثم عدم وجود المردود المالي بالعملة الصعبة (الدولار)، وفي تزامن حرية حركة رؤوس الأموال فإن عملية المضاربات والهروب برؤوس الأموال والأسهم قد أثرت على انهيار هذا الاقتصاد الذي تصوره الكثيرون أنه من أقوى اقتصاديات العالم (محمد الأطرش، 1998). وحتى بعد القرض الدولي الشهير الذي اعتمد في الرابع من ديسمبر 1997، لم يتحسن الاقتصاد الكوري بل واجه انخفاضاً يعادل 80% في عام 1998. ومن الجدير بالذكر هنا أن الاقتصاد الكوري الجنوبي قد استعاد نشاطه، ولكن على حساب مبدأ السيادة الاقتصادية وما تبعها من

استحقاقات سياسية في المستقبل المنظور. فلقد تحقق لسيئول بعض الإيجابيات الاقتصادية مثل استعادة النشاط للبورصة وارتفاع في ميزان المعاملات الجارية التي بلغت 12مليار دولار تقريباً، علاوة على الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 11,5 مليار دولار، والارتفاع في احتياطي العملات الأجنبية إلى ما يقارب 97 مليار دولار في عام 2001 (نزيرة الأفندي، 2002: 103). ولكن هذه الإيجابيات لم تكن إلا مقايضة للتعديلات الاقتصادية ذات الصبغة السياسية التي طلبتها المؤسسات والجهات المانحة للقروض لحكومة سيئول، وهي البنك الدولي الذي قدم 21 مليار دولار، في حين قدمت مجموعة الدول الصناعية 22 مليار دولار. والمقايضة كانت التزامات طالت تغييرات التزمت القيام بها الحكومة الكورية للهيكل الاقتصادي برمته، مثل خفض سعر الفائدة على الوون الكوري بالإضافة إلى تعويمه في سنة 2000، وإلغاء الحد الأقصى لحجم الاستثمارات الأجنبية في الشركات والبورصة الكورية، مع إتاحة عمليات الاستحواذ والضم والاندماج للشركات المصرفية الأجنبية لمثيلاتها الكورية. هذا ناهيك عن التغيرات التي طالت تهميش القدرات السياسية للنقابات العمالية الكورية ضد المستثمر الأجنبي عندما يتم الاستغناء عن العمالة وقتما يشاء (نزيرة الأفندي، 2002: 103–105).

وهكذا الحال بالنسبة لروسيا والبرازيل والمكسيك، فالمشكلة وإن تعددت أشكالها، تبقى واحدة متعلقة بعملية عولمة الاقتصاد من دون الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل بلد (Schwartz; 1998, The Economist, 1999; McQuillan, 1999) ولإثبات هذا الفرض نجد أن الدول التي صمدت حتى الآن في الأخذ بتيارات العولمة قد تأثرت اقتصادياتها بصورة أقل على الرغم من شفافية اقتصادها القومي مقارنة بالدول السالفة الذكر. فعلى سبيل المثال نجد أن باكستان تلك الدولة ذات الاقتصاد الضعيف مقارنة بكوريا الجنوبية والمكسيك والبرازيل وإندونيسيا وروسيا، لم تتأثر بالأزمة الآسيوية، بل حققت نمواً في عام 1998 بنسبة 5,4% مقارنة بالنمو عام 1997 الذي كان 1,3%، وهكذا الحال بالنسبة للدول الأخرى التي لم تخضع اقتصادياتها للعولمة مثل الصين والهند وفيتنام وبنغلادش. (محمد الأطرش، 1998؛ عبدالقادر فهمي، 2000).

ولعل ما يمكن أن نستفيده مما سبق أن المؤسسات الدولية، وخاصة صندوق النقد، قد أخذت دوراً جديداً في العلاقات الاقتصادية العالمية لمصلحة الدول العظمى التي تحاول أن تدشن نظاماً عالمياً جديداً يعمل لمصالحها بعيداً عن مصلحة أغلب

الدول، وخاصة في العالم الثالث. وإن الغطاء القانوني من خلال منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها المستترة سوف يسير على نحو يتضارب مع تطلعات معظم دول الجنوب إن لم يكن كلها. إن هذه العملية وبهذه الصورة من الاندماج بين المؤسسات الاقتصادية والدول الاقتصادية الكبرى تحت غطاء دولي تجاري متمثل في منظمة التجارة العالمية لكفيل بخلق منظومة دولية تحمل في كنفها الكثير من المفاهيم والأدوار السياسية التي لا تخدم – بحسب تقديرنا – دول العالم الثالث ومنها دول الخليج. إن دول العالم الثالث تواجه مرحلة جديدة من العلاقات الدولية حيث ستهيمن الإمبراطورية الكبرى متمثلة بمجموعة السبعة الكبار على القرية الصغيرة التي يعيش فيها أغلب سكان الأرض، ولقد شرح ذلك جلياً بول هيرست (2001) في كتابه "ما العولمة: الاقتصاد والعالم وإمكانيات التحكم"، حيث استنتج أن منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد، والبنك الدولي ماهي إلا مؤسسات لتوطيد وتنظيم التحكم فوق القومي الذي تقف خلفه دول الكتل الثلاث (63) وهي أمريكا الشمالية، وأوروبا، واليابان (بول هيرش وجراهام طومبسون، 2001: 309 – 315). وعليه سيكون هناك امتياز واضح بين المعولمين والمتعولمين، حيث سيكون أصحاب التيار الأول هم المستفيدين والمؤثرين، والتيار الآخر سيكون تابعاً اقتصادياً وسوقاً استهلاكياً للنخبة التي تحكم الإمبراطورية الجديدة. ويمكن تلخيص مرحلة ما بعد الإمبريالية في النقاط التالية:

1 – عولمة اقتصاد العالم؛ بحيث يصبح المركز التحكمي بين الدول الكبرى عبر شركاتها العظمى المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية التي تهيمن هذه الدول على سلوكها الدولي، بالإضافة إلى أن مراكز التشريع المحلية، كالكونغرس الأمريكي، تصبح أداة فاعلة في حمل تشريعاته المحلية إلى الحقل الدولي مثلما كان ذلك عبر مداخلاته في قرض صندوق النقد إلى دول آسيا، ومن خلال تقاريره التي تسعى إلى ربط الموافقة على أي قروض أمريكية عبر صندوق النقد بالتعديلات التي يشترطها الكونغرس على هيكل الصندوق، وبالشروط التي يفرضها على الدول المتلقية لهذه المساعدات.

ولقد لخص برايان جونسون (Bryan Johnson) وبرت سكافر (Brett Schaefer) المطالبات من مجلس النواب الأمريكي بالتعديلات اللازم إدخالها على نظام صندوق النقد كشروط على القبول بأية قروض أمريكية جديدة ستمنح للدول. ولقد جاء من بين هذه التعديلات شروط تدخل إلزامية نفاذ التشريع الأمريكي بالقانون الدولي الذي

يحكم الدول. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، هناك مطالبة بألا تقوم أية مؤسسة حكومية بتحويل أية مبالغ للصندوق إلا بعد أن يقوم هذا الأخير بالمصادقة على تعديلات الكونغرس الأمريكي، ومن بين المطالبات أيضاً أن يقوم الصندوق بطرد بعض الدول التي تقع تحت المقاطعة الدولية من قبل الأمم المتحدة، وأن يقوم الصندوق بتزويد وزارة الخارجية الأمريكية بجميع التفاصيل الاقتصادية للدول المتقدمة للمساعدة ومن ثم إطلاع الكونغرس على هذه التفاصيل قبل الموافقة على المساعدة (Johnson & Schaefer, 1997). وعلى هذا النحو يبدو أن الكونغرس الأمريكي سيحل آلية قانونية دولية، ومن ثم يمكن التحكم من خلاله بصمام المفاتيح الاقتصادية والتجارة العالمية. ولا يخفى على أحد، الأثر البالغ الذي تؤديه الشركات العظمى المتعددة الجنسيات في عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية في أمريكا، مما يجعل دائرة التحالف الإستراتيجي للمثال الاقتصادي الإمبريالي المتمثل في المؤسسات المالية الكبرى والحكومات الغربية للدول العظمى والشركات العظمى في مرحلة لا يمكن تحديدها أبداً. فالمؤسسات المالية تعطي القروض للدول المحتاجة وبالشروط التي تفرضها الحكومات الغربية الرأسمالية العظمى وخاصة الولايات المتحدة، والشركات العظمى المتعددة الجنسيات تقوم ثانية بامتصاص معظم هذه القروض مما يزيدها غنى، وعلى النقيض من ذلك تزداد دول العالم الثالث فقراً لتقع أكثر وأكثر في دائرة التبعية.

2 – التحول من الاعتماد المتبادل الطبيعي إلى الاعتماد المتبادل التحكمي.

لا أحد يستطيع إغفال أهمية الاعتماد المتبادل وخاصة الاقتصادي منه (Economic Interdependendance)، ولكن لهذا الاعتماد آلياته وفعاليته التي تمتاز بالمرونة حتى ولو لم تكن العملية متكافئة بين الطرفين الدوليين. ولكن الذي يجري تحت مسمى العولمة الاقتصادية وتحت مظلة التشريعات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية وتحت شروط المؤسسات المالية وتحركاتها – كما أسلفنا –، كل ذلك كفيل بوضع معادلة الاعتماد المتبادل تحت معايير الدول الاقتصادية الكبرى ومكاييلها. وينبثق عن هذه المعادلة عنصران مهمان؛ الأول: أن الدول الصغرى ستتأثر بصورة كبيرة بالمسارات والعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الدول العظمى بحيث تنعكس علاقات المنافسة والتعاون على الدول الصغرى من دون أن يكون لها أي أثر في هذه العلاقة (Ferguson, 2005). العنصر الثاني: أن علاقات الدول الكبرى بالصغرى سوف تتميز بما يمكن وصفه بالعلاقات الإملائية على نحو إرغام هذه الدول على

تحويل كل ما يتعلق بتجارتها الخارجية إلى الشكل الذي تطلبه الدول الكبرى. وفي هذه الحالة تنعدم مسألة الشرعية، ويبدو الاختراق والتدخل السياسي سهلاً وعملاً مشروعاً تحت ذريعة العولمة.

3 – تبعاً لمؤشرات العولمة في عهد ما بعد الإمبريالية يمكن تخيل خريطة العالم على النحو التالي:

– الدول الاقتصادية العظمى التي تحتكر الصناعات الثقيلة والتكنولوجية (High Tech Countries).

– الدول الاقتصادية الوسيطة ذات الصناعات الاستهلاكية والتكنولوجية المحدودة (Industrialized - Consumption based Countries).

– الدول الاقتصادية الصغرى التي تقوم اقتصادياتها على إدارة المال والأعمال وتقديم الخدمات والتسهيلات للتبادل التجاري، والتي تسمى بالكنتينات الاقتصادية (International Business Canteens) أما الدول الأخرى فستخرج من الخريطة السياسية؛ حيث لن تتمكن من معالجة أوضاعها الاقتصادية بمعزل عن التحديات الاقتصادية العالمية، إلا إذا قبلت أن تكون ضمن الكيانات السابحة في تبعية دول المحور. ولقد أكدت العديد من الدراسات أن الدول الصغيرة من بين دول العالم النامي تواجه مشكلة عامة تتمثل – بصفة خاصة – في مخاطر استحقاقات التكيف والتأقلم التي تتطلبها موجة العولمة التجارية والمالية، ومن تلك المخاطر النتائج المترتبة على التخلص من القطاعات العامة المدعومة أو المحمية من قبل الدولة؛ مما يجعل الأداء العام لها ذا انعكاس سلبي باهظ على الطبقات الاجتماعية: الدنيا والوسطى (قاسم حجاج، 2006). وعليه فمن الصعب التخيل أن تكون هناك – وفقاً لهذا المشهد الاقتصادي الدولي – أية خصوصية للهوية الثقافية والسياسية للمجتمعات إلا تلك التي تختارها لها الدول الكبرى. وما هي إلا هوية السيد ذي الثقافة الاستهلاكية المعلبة.

وفي خلاصة النقاط الثلاث يمكن تحقيق ما يسمى بالهيمنة التحكمية التي ترتكز على ما أطلق عليه ديفيد هارفي (2004) هيمنة "القوة التوزيعية"، وما يقصده بهذا النوع من القوة – وفقاً لمفرداته – هو "فالتوزيعية لعبة محصلتها صفر، وفيها تكون المنافسة عاماً يحسن موقع المهيمن الذي ينتزع من الآخرين، أو يقود تحالفاً إقليمياً بطريقة معينة ليحقق منافع أكثر للإقليم"، ص 47. وما

يقصده هارفي يتفق تماماً مع ما أوضح في تراتب النقاط الثلاث؛ أي خلق هيمنة تحكمية يسود بها المنطق الإمبريالي في حلة الليبرالية الجديدة ذات الصبغة الاقتصادية الهادفة إلى التحكم بالمخرجات السياسية العالمية، وهذا ما سيشرح لاحقاً تحت عنوان نظام البولياركية الدولية التحكمية.

2 – النظام التحكمي لتعدد الأقطاب الحكومية وغير الحكومية:

بعد سقوط المنظومة الشيوعية يدخل العالم في رحم نظام دولي جديد يعتبر حتى الآن في طور التشكيل. ولهذا السبب تطمح القوى الدولية لتدعيم مركزها الاقتصادي تحديداً، والإستراتيجي بصفة عامة ليكون لها مركز متقدم على سلم القوى الدولية في القرن الجديد. وبناء عليه، فإن النظام الدولي القادم طبيعته مرتهنة بما تقوم به الدول من مخططات وترتيبات محلية–داخلية وإقليمية ودولية– لكي تستطيع أن تحظى بالموقع الذي تطمح إليه. غير أن ذلك الغموض لا يشكل عقبة أمام توقعات المحللين والمنظرين السياسيين لوضع سيناريوهات متباينة لخريطة النظام العالمي الجديد. فهناك سيناريوهان أكثر احتمالاً من غيرهما في التحقق على الصعيد الدولي. الأول هو نظام القطبية المتعدد، والثاني هو نظام القطبية الأحادية. ويجادل أنصار الاحتمال الأول مثل روبرت جلبن وروبرت كوكس وبول كندي وروبرت كوهين وغيرهم في أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية في حالة من التضعضع والخمول مما يؤكد انحدارها في المستقبل المنظور وظهور قوة جديدة في العالم (Cox, 1987; Glipin, 1981; Gill 1988; Keohane, 1984; Kennedy, 1988) وقد يختلف هؤلاء العلماء في مسألة عدد القوى المحتملة وماهيتها وطبيعتها، لكنهم يتفقون على أن أفول القوة الأمريكية قادم لا محالة. أما العلماء الآخرون على الضفة الأخرى فهم يجادلون على نحو مختلف. فمن هؤلاء العلماء من يرى أن الولايات المتحدة – على الرغم من انحدارها – ستكون أكثر القوى تأهلاً لقيادة العالم بسبب موقعها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي (Krauthammer, 1991) ويرى آخرون أن الولايات المتحدة قد ازدادت قوتها وأصبحت مؤهلة أكثر للقيادة، مثل جوزيف ناي (Nye, 1992). وبعيداً عن الولوج في المتاهات النظرية لكل من الفريقين فإننا نرى أن الولايات المتحدة – بغض النظر عن صعود رصيدها من القوة أو هبوطه – لا تزال تمثل قطباً رئيساً في العلاقات الدولية، وسوف تعمل جاهدة كأية دولة أخرى في تعظيم أرباحها للبقاء في أعلى مراتب السلم الدولي. ولكن نتيجة للتحديات والمحدوديات التي تواجهها سواء كانت من الداخل أومن الحتمية الطبيعية

لانحدار القوة – كما يقول جلبن وكنيدي – أو من تحديات البيئة الدولية وتحديداً من القوى المتطلعة للهيمنة، فإنه نتيجة لذلك ستعمل الولايات المتحدة للبقاء، وهذا أمر طبيعي ومتوقع في العلاقات الدولية.

ومن خلال استقراء القوى العالمية حالياً، يمكننا أن نقول إن الولايات المتحدة ستبقى قوة عظمى، ولكن مع وجود قوى أخرى لا يمكن إغفالها كفواعل سياسية في صناعة هيكلية البناء الدولي. وعليه، فإن المنظر المشهود للخريطة العالمية والأكثر احتمالاً هو أن يكون نظاماً أحادي القطبية مع وجود التحالفات الاقتصادية. فهو، إذن، نظام خليط بين النظام الأحادي والنظام البولياركي. والنظام البولياركي – على حد تعبير جيمس روزنو (James Rosenau) – يقوم على أساس تأثير المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية، بالإضافة إلى تفشي الأعراف والقوانين والأنساق (Regimes) والمفاهيم مثل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان والبيئة والاعتماد المتبادل. ويرى روزنو أن العالم يسير نحو التداخل بين عناصر النظام البولياركي مثلما سبق بيانه على مستوى التحليل التقليدي المنحصر في سلوك الدول؛ مما يجعل العالم شبيهاً بالبولياركية النظامية الدولية، لكنه يفتح المجال أمام دخول الكيانات غير الحكومية عاملاً جديداً في تحديد هيكل النظام الدولي ومخرجاته (Rosenau, 1990). وعلى الرغم من عدم اختفاء الدولة فإن العالم سيصبح متعدد المراكز للفعل السياسي الدولي (Multicentric)؛ أي عدم مركزية الدولة في التحليل السياسي. إن هذا التداخل بين الدول والكيانات السياسية الأخرى يمهد لحقبة جديدة من الأعراف والمعادلات السياسية الحديثة على الخبرة الإنسانية. ولكن روزنو لم يخبرنا، وبالتحديد، عن كيفية تفاعل الدول وخاصة العظمى منها مع هذا الوضع الجديد. فهل ستتنازل القوة العظمى لهذه الأطراف أو تتعامل معها مثل الند للند من موقعها كقوة ذات سيادة، أم تقوم باحتوائها؟

هناك رأيان بصدد الإجابة عن السؤال السابق: الأول يتمثل في رأي روبرت كوهين في كتابه ما بعد الهيمنة (After Hegemony)؛ حيث يرى أن النظام البولياركي سيقوم على قواعد الأنساق الدولية (International Regimes)، التي ستقوم بدورها بإرساء قواعد جديدة للأعراف والقواعد واللعبة السياسية جنباً إلى جنب مع الدول، لتدشن بذلك عالماً جديداً من العلاقات الدولية (Keohane, 1984). ويقف هيدلي بول (Hedley Bull) وآدم وتسون (Adam Watson) وجوزيف جريسو على النقيض من أطروحة كوهين، حيث يعتبران قيام النظام البولياركي نذيراً لحقبة

تختفي فيها مظاهر الدولة الحديثة بحيث يكون الوضع شبيهاً بالمجتمع الدولي السائد قبل تشكل الدولة الحديثة بعد معاهدة وستفاليا في عام 1648، حيث تتعدد الولاءات السياسية وتصبح سيادة الدولة مخترقة من قبل الكيانات السياسية الأخرى (Bull, 1977; Bull & Wastson, 1984; Grieco, 1995). وفي الواقع فإنه يصعب الذهاب إلى ما تطرق إليه بول وواتسون، وفي الوقت ذاته لا نسلم بالسهولة التي تعرض إليها كوهين. فنحن نرى أن القوة العظمى – على الرغم من عدم قدرتها على تحدي ظواهر النظام البولياركي وخاصة فيما يتعلق بالأنساق الدولية – ستصبح قادرة على التلاعب بهذه الأنساق لصالح أهدافها في الكثير من الأحيان، خصوصاً عندما تكون محوراً رئيسياً في فعاليتها وحركتها الدولية. وحتى نكون أكثر دقة لا بد أن نتعرض أولاً لما يقصد بالأنساق السياسية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن سيفي كرازنر هو خير من أعطى تعريفاً واضحاً للأنساق الدولية على النحو التالي:

> **"هي مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد الصريحة والضمنية وإجراءات صنع القرار، حيث تلتقي توقعات اللاعبين الدوليين عند نقاط محددة من العلاقات الدولية، هي مبادئ ومعتقدات للحقائق بين الأشياء والاستقامة. فالأعراف تعبر عن مستوى السلوك الذي يقوم على أساس الحق والالتزام، والقواعد هي وصفات أو محددات للسلوك. أما إجراءات اتخاذ القرارات فهي الممارسات الناجحة لتطبيق أو صنع الاختيار الجماعي" (Krasner, 1983, P.2).**

وعلى الرغم من عدم وجود إجماع بين علماء الأنساق السياسية على تحديد ماهيتها لكونها قيد التشكيل، ولكن أحد الأمثلة الواضحة على هذه الأنساق هو ما كان يعرف بالحرب الباردة. فهي مجموعة من الأعراف الضمنية التي تجعل اللاعب السياسي متوقعاً لمجموعة من السلوكيات وإجراءات صنع القرار دون غيرها. ويعطي كل من مارك زاكار (Mark Zacher) وبرينت سوتون (Brent Sutton)، في كتابهما (حكم الشبكات العالمية: الأنساق الدولية للمواصلات والاتصالات 1996).

"Governing global Net Works: International Regimes
for Transportation and Communications"

وصفاً وتحليلاً أعمق لهذه الأنساق مثل نسق الشحن الدولي، ونسق النقل الجوي، ونسق الاتصالات، ونسق البريد. ولقد برهنا على فرضهما الأساسي، وهو

أن هذه "الأنساق متأسسة على العلاقات المتبادلة للمصالح بين الدول وليست مفروضة من قبل الدولة المهيمنة أو أية مجموعة من الدول الأكثر قوة (Zacher & Sutton,1996; Keohane, 1997). وبذلك فإن دراسة زاكار وسوتون تعتبر الجسر الذي أوصل الفوارق النظرية بين أنصار المدرسة الواقعية الجديدة الرافضين لمبدأ استقلالية الكيانات السياسية الأخرى غير الدولة، وبين أنصار المدرسة اللبرالية الجديدة، الذين يرون أن الأنساق الدولية هي مرحلة قادمة في العلاقات الدولية*.

وقياساً على التعريف السابق ودراسة زاكار وسوتسون، يمكننا القول: إن العولمة هي نظام "فوق نسقي" (Meta Regime)؛ حيث تضم في أجنابها جملة الأنساق السياسية الدولية الحالية والمتبلورة مثل المواصلات والاتصالات والتجارة الحرة، إضافة إلى جدلية علاقة الدول بما فيها الكبرى مع هذه الأنساق. وبذلك تصبح العولمة منظومة دولية إجرائية حاكمة (Modus Operandi)، أو أنها منظومة لحقبة دولية تمهيدية محكومة (Modus Vivendi) لحين إرساء القواعد كاملة للنظام الدولي القادم.

إن سلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية على النطاق الدولي تشير بدلالة إلى الرغبة في تحويل العولمة إلى منظومة دولية تمهيدية محكومة بمصالح الهيمنة الأمريكية وتطلعاتها في مرحلة القرن القادم. فلقد أشار تقرير عام Global 2000 Report 2000 المقدم للرئيس الأمريكي إلى أن ثمة اعتبارات ومؤشرات دولية قادمة وفق الحقائق الراهنة تتطلب تقديم الجهد والمزيد من التضحيات على المدى القصير. وعلى رأس هذه التوقعات ازدياد الفجوة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، والتدهور البيئي، وتناقص مياه الشرب، وازدياد أسعار السلع والخدمات بشكل يفوق المعدل، الانفجار السكاني على المستوى العالمي، علاوة على ازدياد حجم الطلب على مصادر الطاقة (عبدالله سهر وحسن جوهر 1998).

وتبعاً لما سبق فإن حالات الحروب والصراع سوف تزداد بشكل درامي غير مسبوق. هذا علاوة على أن مصادر التهديد للمصالح الأمريكية لن تكون محصورة

(*) للمزيد من المعلومات حول الجدل القائم بين المدرستين الواقعية الجديدة واللبرالية الجديدة، يمكن مراجعة:

1 - Baldwin, D. (Ed.,) (1993). *Neorelism and neoliberalism: The contemporary* debate. New York: Columbia University Press.

2 - Kegley, C. (Ed.,) (1995) *Controversies in the International relations theory:* Neorealism and Neolibral Challenge. New York: St. Martin

في التهديدات الأمنية التقليدية بل من مصادر أخرى مثل نضوب النفط وتعرية التربة وتضاؤل الغابات والتغيرات المناخية في الوقت الذي ستشهد الولايات المتحدة المزيد من الديون الفدرالية التي ستزيد على 2 ترليون دولار (Brown, 1988) وبالنظر إلى هذه التحديات نجد أن الإستراتيجية الأمريكية للقرن القادم تحتاج إلى إضعاف ما تصرفه في وقت الحرب الباردة. فهناك تهديدات تقليدية أخرى متوقعة غير التي تم التعرض إليها قبل قليل، بحيث تكمن في الآتي:

1 – اتساع نطاق الصراعات الإقليمية والإثنية التي يمس بعضها أمن الولايات المتحدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2 – انتشار أسلحة الدمار الشامل بين صغار الدول واحتمال سقوط هذه الأسلحة بيد جماعات مناهضة للمصالح الأمريكية.

3 – اتساع تجارة المخدرات.

4 – المجاعة والفقر، وخاصة في دول أمريكا اللاتينية والمكسيك؛ مما يزيد حالات الهجرة غير الشرعية إلى أمريكا.

5 – السرقات التكنولوجية والعلمية؛ مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأمريكي.

6 – عدم استقرار بعض الأنظمة السياسية المناصرة للولايات المتحدة واحتمال تحول حكوماتها إلى أنظمة عدائية.

7 – زيادة حالات " الإرهاب الدولي" (بحسب التوصيف الأمريكي للإرهاب) وخاصة من قبل جماعات تعمل بصورة غير قومية.

كل تلك التهديدات دعت الإدارتين الجمهورية والديمقراطية إلى تبني ما أطلق عليه بجيش ما بعد التالي – AAN (The Army After Next) – الذي سيظهر به خلال العقد الثاني من القرن الحالي معتمداً على الثورة التكنولوجية العسكرية. وسيسند إلى هذا الجيش مهام عديدة، تتمثل في الاستجابة السريعة لمصادر التهديد والطوارئ وغيرها من مهام، كما سيجهز هذا الجيش مزوداً بالقدرة على المبادرة (ممدوح فتحي، 1997).

ونتيجة لبروز العديد من الإشكالات المحتملة لنجاح مثل هذا الجيش فقد اعتمدت الولايات المتحدة على محورين آخرين إلى جانب قدراتها الذاتية لتطويع

منظومة العولمة؛ لتصبح متوازنة مع مصالحها الكونية في القرن القادم. هذان المحوران هما، حلف الناتو وشبكة المعاهدات والاتفاقيات الأمنية مع عدد من دول العالم (عبدالله سهر، 2005).

أما بخصوص حلف الناتو فقد عمدت الولايات المتحدة إلى الاستبقاء عليه على الرغم من فناء الحاجة إليه مع سقوط مبرر قيامه المتمثل في ما كان يسمى بخطر الشيوعية الأممية على العالم الحر. بل إن الولايات المتحدة قد دفعت إلى تدشين تعديلات جذرية على مفاهيم فعالية الحلف وحدودها في لقاء القمة الذي جمع أعضاءه في احتفالهم بيوبيله الذهبي في مدينة واشنطن في الرابع والعشرين سنة 1999. هذه التعديلات قد رسمت لكي تتواءم مع الدور الجديد للحلف في النظام العالمي القادم. فلقد أدخل ضمن صلاحياته القيام بمهام عسكرية خارج النطاق الجغرافي الأوروبي – الأطلنطي؛ بحيث يمتد لأي منطقة يمكن أن يثار فيها تهديد لمصالح دول الحلف. وقد عبر خافيير سولانا عن هذا التعديل وفق المفهوم الإستراتيجي الجديد للنظام العالمي المتغير، بأنه بالإضافة إلى مهمتي الشراكة وإدارة الأزمات من بعيد وقريب، أصبح الحلف وفقاً – لديباجته الجديدة – وصياً على جميع الدول التي تنتهك حقوق الإنسان والديمقراطية بحسب التوصيف الغربي (عبد الرحمن الهواري، 1999). وبعد توسعة عضويته لكي تضم 19 دولة أوروبية فقد رسمت المادة الرابعة والعشرون من بيان القمة المشار إليه حقوقاً جديدة للحلف بالتدخل في مناطق خارج نطاقه الجغرافي؛ مما يعني تحول دوره إلى ضابط دولي يقوم بفرض مسميات وتعيين مفردات الأمن الدولي بما يتناسب مع دوره في حفظ التوازنات الدولية التي تكفل في نهاية المطاف المصالح الغربية الإستراتيجية العليا (نادية مصطفى، 1999). ومع تلك التعديلات والدور الجديد أصبحت منطقة الشرق الأوسط بما فيها من ثروات نفطية وممرات إستراتيجية وصراع مع إسرائيل الحليف الإستراتيجي للغرب، أصبحت هذه المنطقة المرشح الآخر لمسرح عمليات الحلف في المستقبل عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. بل إنه حتى المناطق الأخرى المحيطة بالشرق الأوسط – وخاصة تلك الغنية بالموارد النفطية وتحديداً منطقة حوض قزوين – أصبحت مرشحة لعمليات الحلف عندما تدعو الحاجة (Sokolosky & Charlick-Paley, 1999B). وكما يقول بعض الباحثين: إن من مصلحة الناتو أن يكون حوض قزوين منطقة أمنية بسبب وجود النفط، لذلك فإن هذه المنطقة يجب أن تخلو من الصراع ومن سيطرة الدول التي تعادي الغرب.

وعليه، فإن الحلف لن يدخر جهداً في تحصين هذه المنطقة في المستقبل من عناصر وعوامل "الإزعاج الدولي" (Sokolosky, & Charlick- Paley, 1999A).

وأما ما يخص شبكة المعاهدات الأمنية والإستراتيجية فنجد أن الولايات المتحدة تدخل في سلسلة طويلة من هذه المعاهدات مع دول عديدة في المنطقة، مثل مصر وإسرائيل والأردن والكويت والسعودية وعمان والبحرين وباكستان وتركيا، والبقية ستأتي، ناهيك عن معاهدات مماثلة مع دول شرق آسيا وجنوبها مثل كوريا الجنوبية وتايوان. (عبدالله سهر، 2005).

إن عمليات البناء الذاتي العسكري الجديد وتوسيع حلف الناتو مع تطوير مهامه ونشر شبكة التحالفات والبروتوكولات العسكرية مع دول عديدة، إن هذه العمليات ليست منفصلة بعضها عن بعض بل متراتبة، كما أنها تتعاطى بشكل منطقي مع أمرين مهمين سبقت الإشارة إليهما من قبل، وهما انحدار القوة الأمريكية من جهة وتزايد التهديدات ومصادر الإزعاج الدولية الجديدة من جهة أخرى. وقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة انخفاضاً حاداً في مشتريات الأسلحة بنسبة 60%. وهذا بطبيعة الحال له انعكاس اقتصادي سلبي كبير؛ حيث تم تخفيض 48% من المشتغلين بالصناعة العسكرية في الفترة ما بين 1987–1999، أي بنحو ما يعادل 1,6 مليون عامل (مالك عوني، 1999). لذلك كان لابد من توسعة الحلف وإبرام مثل هذه المعاهدات لتمكين المصانع الحربية من الاستمرار، وهذا بالفعل ما جعل شركات صناعة السلاح تؤدي دوراً مهماً في اللوبي لصالح الدول التي تود الانضمام إلى الحلف لبيع الأسلحة لها لاحقاً (مالك عوني، 1999). وفي نهاية التحليل يمكننا الخلاص إلى القول: إن سياسة توسعة حلف الناتو والمعاهدات الأمنية الإستراتيجية قد أسهمت برفع حصة شراء السلاح الأمريكي بالمقارنة مع الدول المصدرة للسلاح الأخرى بنسبة 30% إلى 45%، على أقل تقدير، وهذا ما سنتعرض إليه لاحقاً في الجزء الثالث من البحث الخاص بمنطقة دول الخليج، كما أن هاتين السياستين قد أسهمتا في تعزيز المكانة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتسهيل عملها في المستقبل عند الحاجة إلى عمل عسكري، حيث تتوافر المساعدة اللوجستية والمظلة الشرعية في آن واحد.

3– الأيديولوجية الرخوة أو أيديولوجية اللاأيديولوجية:

لقد تعلم الإنسان من قصة التاريخ الطويلة أن السلاح المادي مهما تجبّر

وطغى فإنه لا يقتل ما تكنه العقول، وإن الثقافة والأيديولوجية يشكلان عصباً رئيسياً لحياة الشعوب. فلقد تعلم المستعمر والمحتل – أياً كان نوعه، ومهما حمل من تكنولوجيا السيطرة – أن غلبته لن تدوم واحتلاله لن يستمر، بل لن يستطيع أن يتعايش مع أي مجتمع محتل ما دامت عروق هذا الأخير متشربة بالفكر والثقافة الخاصة التي تفصله عن الآخر والطارئ. لذلك فلقد عمدت الدول المهيمنة إلى ترويج ثقافتها قبل بيع سلاحها، وعلى طرح حضارتها الفكرية في السوق قبل عرض بضائعها التكنولوجية. وكما تعلمت القوى الاستعمارية أن أية إستراتيجية عسكرية أو معاملة تجارية لن تؤتي ثمارها قبل تهيئة الأجواء الثقافية والفكرية بشكل يتناغم مع مسوغ وجودها.

لهذا فإننا نجد أن الدولة – أية دولة – قد عمدت إلى تثبيت أيديولوجية معينة تعزز من صورة النظام أمام العامة؛ حتى يتسنى بعد ذلك تسويغ وظائفه وأعماله وفق هذا الإطار الأيديولوجي الشرعي. ولعل أطروحة نهاية التاريخ تكن في مضمونها عولمة الليبرالية كأيديولوجية عالمية غير قابلة للتحدي. لكن بسبب تعدد الثقافات والأديان والعقائد والأيديولوجيات عند شعوب العالم، أصبح من المتعذر بيع سلعة الليبرالية الفكرية وتسويقها بالنمطية نفسها التي تسوق بها البضائع الإلكترونية والأنماط المادية والفكرية الأخرى. فكان من البدهي أن تقوم دعوة تمييع الأيديولوجية بل الدعوة إلى ما يسمى بنهاية الأيديولوجية تحت مسوغ الانفتاح والتعددية. وهذا بالفعل ما دعا إليه فوكوياما في كتابه "نهاية التاريخ"، حيث سمح لنفسه بانتزاع الحق من الغير لتبني أيديولوجية أخرى؛ حيث أعلن أن الليبرالية – وتحديداً الليبرالية الجديدة في إطار الرأسمالية الأمريكية – تعلو ولا يعلى عليها. فحتى معنى الدولة الديمقراطية في القاموس الأمريكي– الليبرالي الجديد لا يتوقف عند حد النظام الذي يتيح المشاركة السياسية في الحكم واتساع نطاق الحريات العامة، بل هو يتلخص في تحوله من نظام مؤيد لأمريكا إلى نظام قائم على طريقة الحياة الأمريكية، كما وصف ذلك نايل فرغسون (Ferguson, 2004). وبموجب هذا النظام يصبح كل شيء مقبولاً، وكل شيء جائزاً، وكل شيء يمكن أن يكون لكنه لمقاسات مفردات تحددها دوائر الأيديولوجية الجديدة. وفي الحقيقة، إذا قلبنا هذه المفردات على وجهها الآخر، فلن نجد إلا تباشير لبراثن أيديولوجية أخرى تسود فيها روح الانغلاق والسطحية والاستهلاكية لغرض فرض السيطرة؛ بحيث لا يمكن أن تخرج عن المنطوق الكلي لليبرالية المدبلجة بالمصالح الاقتصادية لنخب المال

والأعمال. ولقد غدت منابر الثقافة الدولية والعامة محصورة في الفضائيات ومصانع هيليوود وشبكات الإنترنت. لقد أصبحت عملية السيطرة على العقول تتم بصورة شرعية من قبل حفنة المضاربين وأرباب رؤوس الأموال (نورينا هيرتس، 2007). إن أفضل من كتب في هذا المجال هو هربت شيللر (Herbert Schiller) في كتابه ذائع الصيت "المتلاعبون بالعقول" (The Mind Managers)، حيث أماط اللثام عن عملية التضليل الإعلامي وصناعة المعرفة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية في أمريكا بالتواطؤ مع مؤسسات صناعة الدفاع والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، وكل ذلك يتم تحت مسميات الحرية والتعددية (هربرت شيللر، 1999). لسنا بحاجة إلى إعادة ما أوردناه في الجزء الأول حول عولمة الثقافة وامتزاجها مع ثقافة العولمة، وكيف تتداخل هذه الثقافة مع نمطية الاستهلاك السلعي ومنطق السوق، لكن يجب توضيح كيفية توظيف الأيديولوجية الجديدة، التي أطلقنا عليها أيدلوجية اللاأيديولوجية، في تمكين نموذج العولمة كمنظومة عامة بالشكل الذي يمكن اختزالها في المصالح الأمريكية والنموذج الأمريكي ليتعاطى مع ما أطلقنا عليه آنفاً بـ "Modus Vivendi". إن هذه المنظومة – بالشكل المتراتب والمتداخل بين جزئياتها وأطرافها الفاعلة – ليست مرتبطة بالمؤسسات الرسمية والحكومية والنخبوية الاقتصادية فحسب بل تتعداها إلى المجتمعات المدنية في كثير من الأحيان.

فقد أدت كثير من المجتمعات المدنية والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً لترويج برامج الهيمنة الثقافية (Cultural Hegemony) كما يعبر عن ذلك المفكر أنتونيو جرامشي (Antonio Gramsci). وتقوم هذه المجتمعات – وفقاً لمدرسة جرامشي – بتنميط السلوك والأفكار بصورة تتلاقى مع النظام الاجتماعي المهيمن الذي تسوق له النخب المتحكمة في المجتمعات الرأسمالية. وتخرج هذه النخب من سياقها الاجتماعي المحلي إلى الفضاء الدولي معلنة تسييس النخب الدولية المهيمنة. وكما يعبر عن هذه الحالة البروفيسور روبرت كوكس في دراسته "جرامشي، الهيمنة والعلاقات الدولية"؛ حيث يرى أن الهيمنة العالمية في بدايتها تتمثل في توسع نمطية الهيمنة الداخلية (الوطنية) التي أسستها النخب الاجتماعية المسيطرة. إن الاقتصاد والمؤسسات الاجتماعية، والثقافة والتكنولوجيا التي ترتبط بالهيمنة الوطنية ستكون نموذجاً للاحتذاء به خارجياً (Cox, 1993). إن أي نوع من الهيمنة الثقافية – بحسب رأي البروفيسور ستيفن جل (Stephen Gill) والبروفيسور ديفيد لو (David Law) – لا تحتاج إلى قوة الدافعة من خلال

الاقتصاد والمجتمع المدني دائماً بل تحتاج كذلك إلى قوة الإقناع التي تسميها جرامشي بالمستوى السياسي – الأخلاقي "Ethico-Political level" الذي يكون أساس الهيمنة التي تشيد عليها بعد ذلك أعمدة الهياكل والشبكات الاجتماعية والسياسية (Gill and Law, 1993). وهذا ما هو قائم بالفعل على صعيد الواقع العملي، حيث دائماً ما يتم التبجح بالديمقراطية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان والتعددية والتسامح، ولكن عند مقابلة هذه المفاهيم مع السياسة العملية (Real Politique) نرى ازدواجية الموازين التي تتساقط تحت مكيال المنفعة Interest المحكومة بما يسمى بالعقلانية السياسية (Political Rationality). وعند تفحص المفهوم الأخير – بحسب الأدبيات السياسية – لا نراها تخرج عن مضمون تعظيم الربحية المادية (The Maximization of Interest) وكأن العقلانية السياسية لا يمكن أن تحتسب إلا وفق مقاييس السوق – الربح والخسارة –. ومعروف أنه بحسب هذه المقاييس الميكافيلية لا يكون للمفاهيم الأخلاقية أي وزن إلا عندما ترتبط بالربحية والخسارة؛ أي بعد تفريغها من محتواها، ومن ثم تحويلها إلى أرقام يمكن التلاعب بها بحسب معادلات الربحية. وفي المحصلة النهائية فإن الأيديولوجية الجديدة لا تستطيع إعادة إنتاج نفسها إلا من خلال مفاهيم السوق. وعليه، فإن العولمة – بوصفها نظاماً دولياً – وفق مسميات مرحلة ما بعد الإمبريالية، تقوده النخب التجارية لا يمكن أن تفرز سوى ثقافة وحضارة أحادية، ألا وهي كما تسميها سوزان سترانج (Susan Strange) بحضارة المال والأعمال (Business Civilization). وهذا هو بالفعل محور الأيديولوجية الجديدة التي تقدم على شكل تعبوي – استهلاكي في وسائل الإعلام والاتصال المتطورة ليصبح العالم مثلما يشاء بنجامين باربر (Benjamine Barber) أن يروج له على شكل الماك وولرد (Mc World) (Barber, 1995)، والغريب في هذا الاتجاه الأيديولوجي الرخو هو توظيف المفردات الإنسانية التي تحمل مثلاً عليا، كالديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والمساواة، لصالح غايات رأس المال غير الأخلاقية. ويعبر عن هذا المضمون والاتجاه "جان زيغلر" حينما يصف أيديولوجية الليبرالية الجديدة "بأيديولوجية السادة" فيقول: "العدالة الاجتماعية، الأخوة، الحرية، تكامل الكائنات، العلاقات الأبدية بين الشعوب، الملف العام، النظام المقبول بحرية، القانون الذي يحرر، الإرادات المشبوهة التي تجملها القاعدة العامة، هذه كلها خدع قديمة ترسم الابتسامة على وجوه المديرين الشباب للمصارف المتعددة الجنسيات

والمؤسسات المعولة الآخرين" (جان زيغلر، 2004: 53). إن الأيديولوجية الرخوة لا يمكن أن تحمل بين أجنحتها أية قيم إنسانية أخرى غير تلك التي تحملها قيم المال والأعمال، فكل شيء محبذ ومقبول مادام يتفق مع المنطق النفعي، وكل شيء جائز مادام لا يمس بآليات السوق مثلما يود أرباب الشركات العظمى أن تعمل، لذلك يمكن وصفها على أنها أيديولوجية اللاأيديولوجية، وكأن الأيديولوجية في هذه الحالة، إن بقي لها أي أثر، يجب أن تكون مختزلة في مفاهيم ومبتدعات رجل المال الذي تحيط به دوائر المضاربات التجارية اليومية في البورصات العالمية. فأي نهاية للتاريخ عندما تكون البورصة هي المنبع الأصلي للأيديولوجية؟ وأي عولمة لهذه الأيديولوجية؟ وأي ثقافة لعالم سينعم بها سلام، كما تود الأمم المتحدة أن تعلن، إذا كانت إمبراطوريات الشركات العابرة للقارات هي التي تصنع إحداثيات السياسة الدولية وترسم حدود العلاقة بين الأمم؟

ثالثاً – القوى الدولية المضادة:

السؤال الذي يمكن أن يثار من بين ثنايا ما سبق هو: هل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية – وهي القوة المنحدرة، وفقاً لتقديرات الكثير من المتخصصين كما تم بيانه – المضي قدماً بمشروعها الدولي كما تشاء؟ على المستوى الدولي يواجه الولايات المتحدة مساران أساسيان يمثلان تحدياً حقيقياً في تمرير سياساتها على الرغم من قوتها العسكرية والاقتصادية الضخمة. أول مصدر يتمثل في القوى العظمى الوسيطة الأخرى المتطلعة إلى صدارة سلّم القوى الدولي مثل ألمانيا وفرنسا والصين "وروسيا الجديدة"بالإضافة إلى اليابان "ذات الحركة السياسية المختلفة". فمن المؤكد أن هناك حالة صراع للمصالح على المستوى البنيوي بين الدول الكبرى التي تنافس الولايات المتحدة حتى لو كانت من حلفائها التقليديين وغيرهم. وقد تبينت إشارات هذه الانشقاقات السياسية على المستوى الإستراتيجي فيما يتعلق بالغزو الأمريكي للعراق. فكما يبدو واضحاً أن هناك اختلافات جوهرية بين الأجندتين الأمريكية والأخرى التي تقودها كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا حول كيفية إدارة العالم، وما الاختلاف حول الملف العراقي إلا أحد إسقاطات ذلك الاختلاف. إن هذه الدول ليست مهتمة بحقوق الإنسان في العراق ولا الشرعية الدولية كمثيلتها واشنطن أكثر من تخوفها من أن تحقق الأخيرة مركزاً متقدماً في سلم القوى الدولي، خاصة في بعده الاقتصادي، مما يوسع ويؤهل الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة تنشيط قوتها وتصبح الدولة المهيمنة

الوحيدة (The Hegemonic State) لتشكل نظاماً قطبياً أحادياً قائماً على أساس الهيمنة الأمريكية. والجدير بالذكر أن هناك فرقاً كبيراً بين الدولة المهيمنة (Hegemony) والدولة القوية (Super Power)، فليس من الضروري أن تكون كل دولة قوية دولة مهيمنة، ولكن من المؤكد أن تكون كل دولة مهيمنة دولة قوية. وللسبب ذاته تخشى هذه الدول كذلك من الدور الأمريكي في البلقان ومن تنامي نفوذ واشنطن السياسي والعسكري والاقتصادي في شرق آسيا وجنوبها ووسطها.

ومن الواضح أن منافسة الدول الأخرى للدور الأمريكي الذي صقلته الأحداث المترتبة حول الأزمة العراقية ينبع من مصدرين للتحدي، الأول يتمثل في المتحدين التقليديين الأساسيين لسياسات البيت الأبيض وهما كل من الصين وروسيا خاصة بعد اجتماع قمة الدولتين في عام 1997 التي أتت في إطار ما أطلق عليه بالشراكة الإستراتيجية التي تسهم في إيجاد عالم متعدد الأقطاب (وليد عبدالحي، 2000: 168). والمصدر الثاني ينبعث من حليفي واشنطن التقليديين في أوروبا – مثل ألمانيا وفرنسا على حد سواء – الذين اعتملت معارضتهما للاستفراد الأمريكي بسلوكهما إزاء الغزو للعراق. وكما هو معلوم فإن هذه المنافسة من المتحدين التقليديين والجدد هي في الحقيقة عنوان أساسي في ملف النفط والطاقة العصبين الرئيسين لشريان الاقتصاد، ذلك المصدر الأساسي للهيمنة والتمكن العالمي. والخطورة الكبيرة الماثلة أمام واشنطن لا تكمن في موقف هذه الدول حول مسألة، ربما تحسمها الآلات العسكرية أو الأدوات الدبلوماسية، وإنما في تداعياتها المستقبلية التي قد ترمي بظلالها على تماسك حلف الناتو، وشكل المنافسة الأوروبية – الأمريكية من جهة، وتنامي معسكر مناوئ لواشنطن يجمع هذه القوى الدولية في حزمة واحدة تعمل على عرقلة الخطط الأمريكية للبقاء كقطب أوحد في النظام العالمي القادم. ومن المحتمل جداً أن تقوم هذه الدول – فيما لو مضت الولايات المتحدة في سياستها تجاه العراق بشكل منفرد – بالتركيز على الدول المجاورة للعراق مثل إيران وسوريا ودول أخرى في وسط آسيا أيضاً لإضعاف الدور الأمريكي في هذه المناطق الغنية بالنفط. ومن غير المستبعد أيضاً أن تشهد المنطقة حرباً إقليمية باردة في المستقبل تدير رحاها هذه القوى على نحو غير مسبوق دولياً. ومن تلك الاحتمالات تبرز العديد من الإيجابيات والسلبيات التي ترمي بعقد شباكها على دول المنطقة التي لو أجلت عمل اليوم لربما لن تجد غداً مستقراً وآمناً على النحو الذي تطمح إليه (عبدالله سهر، 2005).

أما المصدر الآخر لتحدي شكل العولمة الذي تتبناه واشنطن وحلفاؤها من إمبراطوريات المال والأعمال فيتمثل في الحركة العالمية الشعبية المتصاعدة التي تقودها المنظمات غير الحكومية وعبر القومية (Non Governmental Transnational Organizations) بمختلف أصنافها الاقتصادية والإنسانية والبيئية التي لا تخفي انتقاداتها لدور الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه المنظمات تنتشر بصورة سريعة جداً أكثر مما يستتبع دوراً جديداً على مسار العلاقات الدولية. فوفقاً لبعض التقديرات يصل عدد المنظمات غير الحكومية إلى 2 مليون منظمة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومليون آخر في الهند فقط، إضافة إلى بروز 100 ألف منظمة في دول أوروبا الشرقية في الفترة ما بين 1995– 1998 (زينب عبد العظيم، 2002: 52). وعلى الرغم من عدم استحواذها على قدرات عسكرية أو قهرية للممارسة السياسية، فإن المنظمات غير الحكومية تقود أيضاً دوراً مناهضاً ومؤثراً ضد السياسة الأمريكية في جبهات متعددة تشكل مفاصل رئيسية لإستراتيجية الدولة المتطلعة لتحقيق الهيمنة كالبيئة والاقتصاد والقضايا الإنسانية. وبالفعل استطاعت هذه المنظمات أن تقوم بدور مؤثر في مناهضة السياسات الأمريكية في مواضع شتى مثل دورها الناقد لمنظمة التجارة العالمية، خاصة بعد إفشالها لمؤتمر سياتل عام 1999. فعلى الرغم من أن المؤتمر عقد على الأراضي الأمريكية وبحضور ما لا يقل عن 135 دولة. فلقد قادت منظمات المجتمعات المدنية العالمية – التي كان يراوح عدد الحضور منها في سياتل ما بين (700 إلى 1100) ينتمون إلى 87 دولة – مظاهرات عارمة أودت بالمؤتمر وإجراءاته ونتائجه إلى الحضيض بعد إلغاء حفل الافتتاح وعقد الجلسات في موقع آخر غير المخصص لها. كما أدت هذه المظاهرات إلى التعاطي مع أحد أهم مطالبها، وهو فتح أسواق الدول الصناعية لمنتجات الدول النامية كما وعد بذلك الرئيس الأمريكي حينذاك بيل كلينتون (بفتح الأسواق الأمريكية) كمحاولة لاحتواء المظاهرات. وعلاوة على ذلك فإن رئاسة المنظمة والإدارة الأمريكية قد اعترفت بخلل عمل المنظمة فيما يتعلق باهتماماتها بالتنمية بين دول العالم الثالث. وبعد هذه المظاهرات أخذ الاتحاد الأوروبي على عاتقه النظر بجدية إلى مطالب المتظاهرين خاصة فيما يتعلق بالمساعدات للدول النامية. ولقد اعترف بعض المشاركين علناً بفشل مؤتمر سياتل؛ فوزير التجارة الأمريكي وليام ديلي قال في بيان وزعه على وكالات الإعلام: "بالطبع أشعر بخيبة كبيرة لفشل المسؤولين المشاركين في مؤتمر سياتل الوزاري للاتفاق على إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية"، أما رئيس الوزراء الكندي جان كريتيان فقال: "إن النتيجة التي حدثت كانت متوقعة بسبب الخلافات التجارية العميقة بين دول أمريكا الشمالية (ويقصد النافتا)

التي تضم كندا وأمريكا والمكسيك و بيان الاتحاد الأوروبي" (سمير صارم، 2000: 116). ويبدو أن هذه الأخيرة هي أكثر الدول التي تأثرت بالمظاهرات ومطالباتها حيث أعربت الأمانة للاتحاد الأوروبي في بيان آخر عن أسفها للفشل العميق للمؤتمر الذي كان نتيجة للاختلاف حول مسائل عديدة، منها ما يتعلق بوضع الدول النامية وآخر يتعلق بالمساعدات الحكومية للمزارعين والعمال. كما لم تنحصر مناهضة المنظمات غير الحكومية لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل، بل كانت تلك المعارضة عملاً ممتداً إلى المؤسسات والاجتماعات الأخرى في مدن ودول أخرى. فلقد حاصر متظاهرون متعددو المشارب (150 جمعية) في أبريل 2000، مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن تحت تجمع واحد وهو "حركة من أجل عدالة عالمية"، كما سرى ذلك على قمة الدول الصناعية السبع في إيطاليا عام2001 (عبدالنور بن عنتر، 2002: 80–82). وعلاوة على ما سبق، فلقد ساهمت هذه المنظمات بفاعلية بإفشال مؤتمر منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الأخير في مدينة كنكون المكسيكية. كما تبنت هذه المنظمات غير الحكومية مشروعاً ضخماً لإلغاء الديون العالمية من الدول الفقيرة تكلل بالنجاح، ولو بصورة نسبية عندما ضغط على كل من صندوق النقد والبنوك أدى إلى حملها على تبني حملة إلغاء ديون الدول الأكثر فقراً في عام 1996 (نهاد جوهر، 2006).

لم يكن عمل المنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات والدول منحصراً في مناهضة العولمة على الطريقة الأمريكية أو منظمة التجارة العالمية فحسب، بل كان عملاً ممتداً على أصعدة أخرى أهمها ما يتعلق بالقضايا الإنسانية. فلقد حملت هذه المنظمات على الدول للاجتماع وتناول القضايا الإنسانية التي لم تكن بأي حال على صدارة عملها السياسي. فمؤتمر السكان في القاهرة، ومؤتمر الأرض في البرازيل، ومؤتمر حقوق الإنسان في بكين. ويأتي أهم تلك المؤتمرات، الذي بين القوة الضاغطة والمؤثرة لتلك المنظمات، مؤتمر العنصرية الذي انعقد في الفترة ما بين 8/31 إلى 2001/9/7 في مدينة ديربان – جنوب إفريقيا– حيث شاركت فيه أكثر من 3500 منظمة غير حكومية إلى جانب الحكومات العالمية (زينب عبد العظيم، 2002، ص: 69). في هذا المؤتمر، أدينت الصهيونية بوصفها حركة عنصرية واعتبر الكيان الصهيوني نظام فصل عنصري مشابهاً للذي كان يحكم إفريقيا الجنوبية إبان فترة الأبارتايد؛ الأمر الذي لم تستطع عمله الدول العربية ولا المجموعة الإسلامية بأسرها، مما دفع أمريكا وممثلي الكيان الصهيوني للانسحاب من المؤتمر بعد فشلهم بالضغط المتواصل لتغيير هذه المسميات واعتناق الوصفة الأمريكية المزدوجة لحقوق الإنسان.

كل تلك المؤتمرات والأنشطة الدولية المؤثرة كانت نتيجة الصناعة اليدوية للمنظمات غير الحكومية التي دفعت الحكومات – وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة – للتنادي إلى مواضيع لا تود التعرض إليها ودفع رسومها السياسية وتبعاتها القانونية. فاجتماع روما الذي قاد إلى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية كان وليداً لهذه المنظمات. ولقد اعتقدت بعض العواصم، ومنها واشنطن، بأنها ستحضر منتدى سياسياً–إعلامياً، لكنها صدمت بحجم العمل ونتائجه الذي أفضى إلى تكوين محكمة جنائية يستطيع التقاضي إليها أفراد يتهمون حكومات؛ الأمر الذي لم يكن يقابله مثيل في السيرة الطويلة للعلاقات الدولية. وبالتأكيد، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت اللائحة الأساسية لهذه المنظمة، بل دفعت بمواجهتها عبر القانون المرفوع من الكونغرس الأمريكي المسمى بحماية الرسميين الأمريكيين (**The American Servicemen Act**)، الذي يعاقب الدول التي توقع بالتصديق على النظام الأساسي للمحكمة حتى لا يصل إلى العدد المطلوب لكي يفشل المشروع. لكن المنظمات غير الحكومية قادت معركة إعلامية وسياسية شرسة ضد هذه الحملة الأمريكية العالمية ضغطت خلالها على حكومات كثيرة؛ مما أدى إلى بلوغ العدد المطلوب من الدول المصادقة، ومن ثم دفع هذه المحكمة إلى الواقع العملي لتصبح حقيقة دولية لها وجود. والجليّ هنا أن هذه المنظمات قد ربحت مرة أخرى وهي معزولة السلاح وقليلة الموارد بالمقارنة مع الولايات المتحدة التي تمتلك أكثر من 25% من الإنتاج والاقتصاد العالمي وأكبر ترسانة عسكرية متقدمة بين صفوف الدول. ومن هنا تتثبت أهمية الدور الحيوي الذي تؤديه هذه المنظمات في ظل دعوات نهاية التاريخ والمحاولات الأمريكية للهيمنة على العالم.

وفي المرحلة الحالية قادت هذه المنظمات حملة جديدة ضد سياسة واشنطن فيما يتعلق بحربها ضد نظام صدام حسين بالعراق. وعلى الرغم من عدم استطاعة هذه المنظمات منع واشنطن من الإطاحة بالنظام العراقي، فإنها قد أثرت في مواقف دول عديدة. ومن الجدير بالملاحظة أنه لأول مرة في التاريخ يتظاهر الآلاف في أكثر من خمسمائة مدينة في يوم واحد ضد سياسة واشنطن. ومهما كان موقفنا من النظام العراقي السابق الذي جثم على صدر الشعب العراقي لدهر من الزمن، فإن هذه الموجة العالمية – في تقديرنا – ليست لمناصرة صدام حسين أكثر منها معارضة لسياسات واشنطن بوجه عام.

ومن هذه القراءة يتعين فهم المسار الفعلي لكوكبية المنظمات غير الحكومية

المتنامي بشكل مثير جداً. وعليه، يترتب حتمية الاستثمار الحقيقي لسياسات بعض الدول، وخاصة العربية والإسلامية والنامية، في توظيف قدرات دور هذه المنظمات وانتشاره وقوته في مقابل مسار العولمة التحكمية التي تحاول تأسيسها الولايات المتحدة من النظام الدولي قيد التشكيل في الوقت الراهن.

الخاتمة:

إن أهم ما نخلص إليه من هذا البحث يكمن في إشكالية التفوق والهيمنة الذي تريد تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول العالم الثالث وشعوبه، تحت مسميات الحداثة والعولمة والليبرالية، وما سواها من مفردات جميلة لا يمكن لأي إنسان أن يكرهها ضمن سياقها النظري، بيد أن مضامينها العملية لا تحمل إلا نهاية تاريخ الآخر وانفرادية رأس المال على المبادئ الإنسانية والأعراف والقوانين الدولية. ومن الجهة العملية فهناك العديد من النتائج التي يمكننا تلخيصها على النحو التالي:

1- الالتقاء النظري والعملي لأطروحة نهاية التاريخ ونموذج العولمة التي تدعو إليها الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى وخاصة العابرة للقارات.

2- انحياز الفكر الليبرالي بشقيه: الاقتصادي والسياسي لجانب المزيد من النخبوية والاحتكارية، والذي يأخذ مسمى جديداً وهو الليبرالية الجديدة. ويتبين أن هذا النوع من الفكر بدأ بنسج نفسه على شبكة التعاملات العالمية في شتى دول العالم ومجتمعاته آخذاً بتشكيل جبهة رأسمالية جديدة وجشعة تقارن توسيع مساحة الديمقراطية والمشكلات العالمية الأخرى المتصلة بالبيئة وحقوق الإنسان والقانون الدولي.

3- في ظل اتساع رقعة عمليات الاحتكار الدولي الذي ينحدر من ظاهرة الاندماجات الدولية بين المؤسسات الاقتصادية الكبرى على مختلف القطاعات أفقياً وعمودياً، وفي ظل التوجهات التي تنتهجها المؤسسات الاقتصادية الدولية الرئيسة (صندوق النقد – البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية)، سوف تتفشى الأمراض الاقتصادية في دول العالم الثالث واتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب؛ مما ينذر بعواقب وخيمة على الإنسان والبيئة خاصة في دول العالم الثالث، وفي ظل اتساع الفجوة بين تجار العالم الجدد الأكثر وجوداً في دول الشمال وبين فقراء العالم التعساء في الجنوب، ستزداد مآسي العالم بشكل قد يؤدي إلى مواجهة بين

الأقلية المتحكمة التي توصف بأنها نتاج الانتخاب الطبيعي للعملية الداروينية وبين الأغلبية من التعساء الباحثين عن المساواة البيولوجية والحق في العيش الكريم.

4- مع العجز التام الذي تواجهه دول الجنوب المعدمة، وتزايد قوة القطاع الثاني الربحي (الخاص) في دول الشمال وفي أوساط النخب المالية في الجنوب، وبروز ظاهرة المنظمات غير الحكومية التطوعي (القطاع الثالث)، ستشتد حدة المواجهة بين القطاعين الثاني والثالث، وسيتكبد القطاع الأول (العام) خسائر سياسية على أقل تقدير إن لم تلحقه خسائر اقتصادية وترهلات بنيوية ستنعكس سلباً على مفاهيم دولة الرفاهية. ونتيجة لذلك، إن صحت تلك التوقعات، ستنحدر سلطة الدولة وسيادتها ودرجات الولاء السياسي مما قد يمهد لنظام دولي مزدوج بين سيادة الدولة الحديثة وسلطة الكيانات السياسية الأخرى عبر القومية سواء كان من القطاع الثاني أم الثالث.

5- مما لا يدع مجالاً للشك أن الدول العربية والإسلامية في أمس الحاجة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والاستفادة من آلياتها وشبكات عملها لتدعيم مواقفها السياسية والثقافية والاقتصادية، بدلاً من اتخاذ مواقف مجافية إزاءها أو إعلان العداء غير المسوغ لها على غرار ما اتخذه وزراء الداخلية العرب في اجتماعهم الأخير بشهر أكتوبر عام 2003 الذي انعقد في تونس. كما يتعين على مجموعة دول العالم الثالث وعدم الانحياز دمج هذه المنظمات في لجان عملها ومؤتمراتها، والدعوة لفتح قنوات الاتصال والانخراط في اجتماعات الأمم المتحدة ومكاتبها المنتشرة في العالم لتباشر هذه المنظمات العمل في الضغط على حكومات الشمال والإدارة الأمريكية تحديداً لاتخاذ مواقف أخف وألين تجاه قضايا العالم الثالث المصيرية.

6- إن المنافسة غير العادلة بين عمالقة العالم والاتصال في الغرب ودوائر الإعلام المتخلفة في دول العالم الثالث لن يؤدي إلا إلى المزيد من التنافر بين الجانبين، ومحاولة فرض هيمنة وثقافة الغرب والأمركة بما يتوافر لديه من وسائل على ثقافة الآخر وفكره. وهنا يتعين التوقف ملياً لدراسة الموضوع وتحدياته، إذ إن ذلك قد يؤدي إلى تصادم الحضارات وانشقاقات على النحو الذي توقعه هنتغتون، بما لا يعود بالنفع على البشرية جمعاء.

7- على الدول المصدرة للنفط والمعتمدة عليه معرفة الحركة الحلزونية

للعولمة، وأن النفط والغاز سيكونان جزءاً رئيساً في عملياتها المستقبلية وتحديداً في إطار منظمة التجارة العالمية. وعليه ينبغي اتخاذ جميع الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية ثرواتها كي لا تظلّ في مهب رياح تحرير التجارة التي ستكون كلفتها سجن اقتصاديات هذه الدول في حقل المضاربين وتجار الطاقة وممثليهم المحليين الداخلين عبر بوابة الاستثمار والتطوير بالتعاون مع الخبرات التكنولوجية للدول الغربية التي لن تؤدي إلا إلى نزف ثروات هذه الدول وجعلها رهينة الأسر السياسي والاقتصادي ولاحقاً الثقافي.

المراجع

أحمد ثابت (1999). العولمة والخيارات المستقلة، **المستقبل العربي**، العدد (240): 8–21.

أحمد ثابت (1998). العولمة: حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد، **شؤون الأوسط**، العدد (76): 81–90.

أحمد مجدي حجازي (1999). العولمة وتهميش الثقافة الوطنية، الكويت: **عالم الفكر**، مجلد (82)، العدد الثاني: 123–146.

أسامة أمين الخولي (1998). **العرب والعولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية.

برهان غليون (1998). الوطن العربي أمام تحديات القرن والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة، **المستقبل العربي**، العدد 232: 4–9.

بول هيرست، جراهام طومبسون (2001). ما العولمة - الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ترجمة: د. فالح عبدالجبار، **عالم المعرفة**، العدد 273، الكويت.

جان زيغلر (2004). **سادة العالم الجدد: العولمة – النهابون المرتزقة**، الفجر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الفجر، الطبعة الثانية.

جلال أمين (1998). **العولمة والدولة، في كتاب العرب والعولمة**. 153–170.

جون كنيث جالبريث (2000). تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي وصورة الحاضر، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، تقديم: إسماعيل صبري عبدالله، **عالم المعرفة**، العدد 261، الكويت.

حسن الظاهر (1987). **دراسات في تطور الفكر السياسي**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية.

حسنين توفيق إبراهيم (1999). **العولمة والأبعاد والانعكاسات السياسية. عالم الفكر**، مجلد 28، العدد الثاني، الكويت: 185–226 (أكتوبر).

حيدر إبراهيم (1999). العولمة وجدل الهوية الثقافية، **عالم الفكر**: 95–122.

ديفيد هارفي (2004). **الامبريالية الجديدة**، تعريب: وليد شحادة، شركة الحوار الثقافي، بيروت - لبنان.

روبرت غيلبين (2004). **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**. الإمارات: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

زينب عبدالعظيم (2002). الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة. في دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية ، تحرير نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مركز الدراسات الآسيوية، كلية العلوم والاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية: 41–83.

سمير صارم (2000). **معركة سياتل من الهيمنة**. دار الفكر، دمشق.

سيار الجميل (1997). **العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط مفاهيم عصر قادم**. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى.

سيد فليفل (1999). **الأهرام**، العدد 41073، 21 مايو، القاهرة.

السيد يسين (1998). **في مفهوم العولمة، في كتاب العرب والعولمة**: 23–34.

عبد الإله بلقريز(1998). **العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة**. في كتاب العرب والعولمة: 309–320.

عبدالرحمن الهواري (1999). المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط، **السياسة الدولية**، العدد 137: 279–283.

عبدالقادر محمد فهمي (2000)،، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 42، الإمارات العربية المتحدة.

عبدالله سهر وحسن جوهر (1998). الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط ، دراسة استشرافية حول آفاق العلاقات الدولية في المنطقة، **السياسية الدولية**، العدد 133 (يوليو).

عبدالله سهر (2005). الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية ، **السياسة الدولية**، العدد 160: 8–17.

عبدالله عبدالدايم (1997). العالم ومستقبل ، **المستقبل العربي**، العدد 222: 26–33.

عبدالنور بن عنتر (2002). الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي ، **شؤون الأوسط**، العدد 107: 71–84.

علي زيد الزعبي (2004). العولمة والثقافة: عرض وصفي ، نقدي، **السياسة الدولية**، العدد 158، أكتوبر: 20 –29.

فرانك جي، لتشنر وجون بولي (2004). **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**. ترجمة فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

فرانسيس فوكوياما (1993). **نهاية التاريخ ودراسات أخرى**. ترجمة يوسف الجهماني، بيروت: دار الحضارة الجديدة.

قاسم حجاج (2006). أثر الحجم على أداء الدول في ظل العولمة (دراسة حالة الدول الصغيرة)، **السياسة الدولية**، العدد 166: 60–71.

قاسم حجاج (2005). العولمة والتنشئة السياسية ، **السياسة الدولية**، العدد 159: 64 –72.

مازن غرايبة (2002). العولمة والثقافة: مقاربات أساسية، **سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة اليرموك، مجلد 18، العدد الثاني (ب): 607–625.

مالك عوني (1999). صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية: تحولات ما بعد الحرب العالمية الباردة ، **السياسة الدولية**، العدد 138: 77–80.

محمد الأطرش (1998). حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة. في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي (16)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

محمد محمود ربيع (1994). الفكر السياسي الغربي. فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت.

ممدوح أنيس فتحي (1997). الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم، **السياسة الدولية**، العدد 130: 190–194.

نادية محمد مصطفى (1999). حرب كوسوفا في التوازنات الأوروبية والعالمية الجديدة، **المستقبل العربي**، العدد 245: 112–120.

نايف عبيد(1997). العرب والعولمة، **المستقبل العربي**، العدد 221: 27–34.

نزيرة الأفندي (2002). انعكاسات العولمة المالية: أزمة 1997: 93–117 في كوريا والعولمة، تحرير مدحت أيوب، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نهاد جوهر (2006). المجتمع المدني العالمي ساحة جديدة للعمل على النطاق العالمي، **السياسة الدولية**، العدد 163: 46–49.

نورينا هيرتس (2007). السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، **عالم المعرفة**، العدد 336، الكويت.

هالة مصطفى (2000). الأهرام، العدد 41312، 15 يناير.

هربرت شيللر (1999). المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، **عالم المعرفة** (24) الإصدار الثاني، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الإصدار الأول باللغة الإنجليزية في عام 1974.

وليد سليم عبدالحي (2000). **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978–2010**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط1، أبو ظبي – الإمارات.

Baldwin, D. (1993) *Neorealism and neotiberalism: The contemporary debate*. NewYork: Columbia University Press.

Bandow, D. (1988) *Kill the IMF*. Fortune, 25 May.

Bandow, D. (1998) *Debt and dependency are the IMF Legacy*. Commentary, April, 23.

Barber, B.(1995) Jihad US. Mc World. Toronto, Canada: Times Books.

Barro, R. (1998) The IMF doesn't put out fires, It starts them. *Business Week*, 7 December.

Breidenback, J. and Zukrigl, I. (1999) The Dynamics of cultural globalization: The myths of cultural globalization. International cultural studies, Research institute for austrian and international literature and cultural studies. Berline.

Bromley, S. (2004) *Making the international: economic interdependence and political order*, London, Pluto Press.

Brown, S. (1988) New forces, *Old forces, and the future of world politics*. Glenville, IL: Scolt, Foresman.

Bull, H. (1977) *The anarchical society: A study of order in world politics*. NewYork: Columbia University Press.

Bull, H. and Watson, A. (1984) *The expansion of international society*. Oxford: Clarendon Press.

Charles, K. (1990/91) The unipolar system. *Foreign Affaires*, Vol. 70. No. 1: 23-33.

Cox, R. (1987) *Production, Power and world order: Social forces in the making of history*. NewYork. Columbia University Press.

Cox, R. (1993) Structural issues of global governance. In Gramsci, *Historical Materialism and International Relation*. Stephen Gill (Ed). Cambridge. U.K Cambridge University Press. P. 259.

Ferguson. (2004) *Colossus, The price of America's empire*. New York: The Penguin Press.

Ferguson, Niall (2005) Sinking Globalization. *Foreign Affairs*. Vol.84, No 2: 64-77.

Foster, John and Mc Chesney, Robert (Ed) (2004) *Pox Americana*, London. Pluto Press.

Fukuyama, F.(1992) The end of history and the last Man. Free Press, NY.

Global 2000 Report.. In Charles Kegley and Eugane Wittkopf (Ed.,) (1988) *The Global Agenda*. Interring the Twenty First Century P.P. 358-361.

Gill, S. (1988) The rise and decline of great power: The American case. *Politics*. (8) 3-9.

Gill, S (Ed) (1993) *Gramsci, historical materialism and international relations*. Cambridge University press.

Gilpin, R. (1981) *War and dhange in world politics*. Cambridge University Press.

James L. R. (1995) Promise or Peril neorealism, Neoliberalism and the future of international politics. In Charles Kegley (Ed) Controversies in International Relations Theory. NY: St. Martian's Press. P.P. 335- 355.

Johnson, B. and Schaefer, B (1997). The International Monetary Fund: Outdated, ineffective, and unnecessary, *Heritage Foundation Backgrounder* No. 1113, May 6.

Grieco, J. (1995) Anarchy and the limits of cooperation: A realist critique of newest liberal institutionalism. In Charles Kegley (Ed) *Controversies in international relations theory*. NY: St. Martian's Press: 151- 171

Khan, M. (1990) The macroeconomic effects of fund- supported adjustment program. *IMF Staff Paper* 37 (2), : 195-234.

Kegley, C (1990-1991) The unipolor moment, *Foreign Affairs* Vol. 70. No. 1: 23-33.

Kegely. C. (ed) (1995) Controversies in the international relations theory: Neorealism and nealiberal challenge. NewYork: St: Martin's.

Kennedy. P. (1988) *The rise and fall of the great powers: Economic change and military conflict from 1500 to 2000*. London: Unwin Hyman.

Keohane, R. and Nye, J.(1977) *Power and interdependance: World politics in transition*. Boston: Little, Brown.

Keohane, R. (1984) *After hegemony: Cooperation and discord in the world political economy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Krasner, S. (1983). *Structural causes and regime consequences*: Regimes as intervening variables. In Stephen Krasner (Ed). International Regimes Ithaca, NY: Cornell University Press. P. 2.

Krauthammer, C. (1991) the Unipolar Moment. *Foreign Affairs*. Vol.70. No. 1

Mark Z. and Richard M.(1995) Liberal International Theory: Common Threads, Divergent Strands. In Charles Kegley (ed).controversies in International Relations Theory. NY: St. Martin's Press: 107-151.

Mc Quillan, L. (1999) *The Case against the international monetary fund*. Hover Institution Essays in Public Policy. Hover Institution. Stanford University.

Nye, J. (1992) What new World Order? *Foreign Affairs*. Vol. 71, No2: 83-96.

Paul, K. (1988) The rise and fall of Great Powers: *Economic change and military conflict* from 1500-2000. NY: Random House.

Rosenau. J. (1990) *Turbulence in world politics: A theory of change and continuity*. Princeton, NJ: Princeton University. Press.

Schwartz, A. (1998) *Time to terminate the ESF and the IMF. Cato Institute Policy Briefing* No. 48, August 26, Washington, DC: Cato Institute.

Sokolosky, R. & *Charlick-Paley, T. (1999A) NATO and Caspian security: a mission too far*? Santa Monica: <http://catalogue.sipri.org/cgi-bin/koha/opac-detail.pl?bib=19693>CA, RAND report.

Sokolosky, R. and Charlick-Paley, T. (1999B) *Look before NATO Leaps into the Caspian Orbis*, Vol. 43. No 2. Spring 99.

Strange, S. (1995) *The name of the game*. In N.X. Rizopoulos (Ed.,) Sea Changes. NewYork: Council on Foreign Relations Press.

The Economist (18, Sept. 1999) *Sick patients, Warring doctors*. Stockholm and Washington, D.C.

Zacher, M. and Sutton, B. (1996). *Governing global networks international regimes for transportation and communications*. Cambridge, U.K: Cambridge University Press.

قـدم في: أغسطس 2006
أجيز في: سبتمبر 2008

The Globalization Dialectic and the End of History An Analytic Study of The Relations of International Political Economy And the Role of Trade Organizations In the New Global System

Abdullah Y. Sahar Mohammad*
Hamed Al-Abdullah*

The aim of this research work is to study some of the basic concepts pertaining to the definition of both 'globalization' and 'end of history', and explore their basic manifestations through surveying the important aspects of the literature that deals with both subjects. After that our research moves to analyze the concept of globalization within the theoretical framework of structuralism through a political analysis of international relations. Our structural analysis will lead to a straightforward reformulation of some of the concepts relating to globalization and end of history. In this context, this work investigates the practical dialectics of globalization and end of history in their attempt to reinforce the new world order based on the new empires that founded on three main bases: - Post - imperial economies - Uni - Polyarchigical System - Relaxed ideology.

The third part of the research covers the results and the effects of the data presented in the previous sections on countries in the Middle East and the Gulf area in particular. This will be done in accordance

(*) Dept of Political Sciences, College & Social Sceinses, Kuwait University, Kuwait.

with the point of view of the international forces that stand against the globalization of money and business empires.

Key words: Globalization, End of history, International Political econimy, Economic institutions, Trade organizations, Structuralism, Post imperialism, New world order.